مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية

الهندسة السياسية ودورها في إدارة التعددية الإثنية دراسة حالة إثيوبيا ٢٠١٨-٢٠٢٢

د. منى خيري مصطفى الشورى

مدرس العلوم السياسية– كلية الاقتصاد والإدارة– جامعة ٦ أكتوبر

الملخص

تناول هذا البحث كيفية إدارة التعددية الإثنية من خلال الهندسة السياسية بإعتبار ان التعددية الاثنية تعتبر من القضايا التي تؤدي إلى حدوث حالة من عدم الإستقرار السياسي داخل المجتمع.

ويحاول البحث في إيجاد حلول ممكنة للأسباب الجذرية للصراعات العرقية داخل المجتماع الأثيوبي والآليات الممكنة لإدارة التعدد والتنوع المجتمعي.

وتنقسم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة: المحور الأول تحت عنوان **المدخل النظري**، أما المحور الثاني فيتناول **الإطار المفاهيمي "الهندسة السياسية والتعددية الإثنية"**، ويتناول المحور الثالث **آليات الهندسة السياسية لإدارة التعددية الاثنية في اثيوبيا.**

وقد توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج اهمها ما يلي:

١- تهدف الهندسة السياسية إلى تسوية وحل النزاعات، والحروب الأهلية، وبناء الدولة والمؤسسات بعد انتهاء الصراع العنيف، وتطوير التمثيل السياسي وتحسين الجودة الديمقراطية، وزيادة المشاركة السياسية.

٢- تضمن الهندسة السياسية وجود الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وكذلك التداول السلمي للسلطة.

٣- على الرغم من أهمية الهندسة السياسية في بناء المؤسسات وتقويتها وترسيخ الديمقراطية، إلا أنها ليست ضمانة أكيدة للتحول الديمقراطي.

كلمات مفتاحية: الهندسة السياسية– الفيدرالية– التعددية الإثنية– ادارة التعددية– إثيوبيا.

(ISSN: 2536- 9555)

Political engineering and its role in managing ethnic pluralism
Case Study: Ethiopia 2018-2022

Mona Khiry Mustafa El shoura
Political science lecturer- Faculty of Economics and Administration- October 6 University

Abstract

This research deals with how to manage ethnic pluralism through political engineering considering that ethnic pluralism is considered as one of the issues that lead to a state of political instability within the society.

It tries to find possible solutions to the main causes of ethnic conflicts within the Ethiopian society and possible mechanisms for managing diversity and societal diversity.

The study is divided into an introduction, three sections, and a conclusion: The first section is under the title of the theoretical entrance, while the second section deals with the conceptual framework of "political engineering and ethnic pluralism while the third section deals with the mechanisms of political engineering for managing ethnic pluralism in Ethiopia.

This study has reached several results, the most important of which are the following:

1- Political engineering aims at settling and resolving conflicts, civil wars, building the state and institutions after the end of violent conflict, developing political representation, improving democratic quality, and increasing political participation.
2- Political engineering guarantees the existence of political parties and civil society institutions, as well as the peaceful transfer of power.
3- Despite the importance of political engineering in building and strengthening institutions and consolidating democracy, it is not a sure guarantee for democratic transition.

Keywords: political engineering- federalism- ethnic pluralism- pluralism management- Ethiopia.

مقدمة:

يعتبر موضوع الهندسة السياسية من المواضيع الجديدة الهامة التي يتناولها الدارسين والأكاديميين السياسيين، باعتباره أحد المواضيع الجديدة في العلوم السياسية، والذي يرتكز على حقوق الإنسان والديمقراطية، وكذلك الطبيعة المنمذجة للمشاركة السياسية، وتحقيق تمكين الأفراد من حقوقهم الكاملة من خلال دراسة وتحليل المؤسسات والقوانين المتبعة في المجتمع، كما تعد الهندسة السياسية من أهم الأدوات لإدارة التعددية الإثنية حيث تعتبر التعددية الإثنية ظاهرة معقدة ومتشابكة تتميز بتأثيرها على حياة الأفراد والمجتمعات والأمم .

حيث نرى أن العديد من الدول متعددة الأعراق تتميز بالنزاعات السياسية، وأصبحت الهوية العرقية قوة تعبئة مشتركة لدرجة ان "القومية الإثنية" أصبحت مفردات قياسية في خطاب الأمة والقومية.

ومن الدول الأكثر معاناة لهذه الظاهرة هى الدول الافريقية التي وزعت بموجب سياسات دولية واتفاقيات بين القوى العظمى في توزيع الدول ورسم الحدود وبذر عناصر الفرقة الدائمة.

وتعد إثيوبيا من دول منطقة القرن الإفريقي الغير متجانسة عرقيا واثنيا وهذا الإختلاف في التجانس أدى إلى حدوث حالة من عدم الاستقرار السياسي داخل المجتمع الإثيوبي، وبالتالي أدى إلى ظاهر بدت واضحة وهي حالة التنافر ما بين قوميات وشعوب كلها يضمها كيان دولة واحدة. إن عدم التمازج هذا أدى إلى الإضرار بمصالح الملايين من أبناء الشعب الإثيوبي وهذا الأمر بدى واضحا من خلال سلوك صانع القرار السياسي الداخلي الإثيوبي وتعامله مع باقي القوميات التي تختلف عن قوميته وانتمائه العرقي والاثني.

شهدت إثيوبيا منذ فبراير ٢٠١٨، تحولا نوعياً حين تولى " آبي أحمد " حيث ينظر لتوليه باعتباره بداية لتحول نوعي في المسار السياسي الإثيوبي، ومن تلك التحديات هى السيطرة على تدهور وضع الدولة من جميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وإعادة عملية بناء الدولة، ببرنامج يهدف إلى تعزيز مسار التنمية والنمو الاقتصادي، إلا ان النزاع المتجدد في إقليم تيجراي قد أعاد السؤال إلى

(ISSN: 2536- 9555)

هل إعادة هندسة النظام السياسي التى أتبعها آبي أحمد قد أكسبت قدرة النظام السياسي على الحفاظ على مكتسباته.

المحور الأول: المدخل النظري

أولا: إشكالية البحث:

تعد اثيوبيا من بين الدول التي توجد بها تعددية اثنية الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على استقرار الدولة وبقائها خاصة وأن مطالب الجماعات الإثنية داخلها عديدة، وعلى الرغم من ذلك، فإنها تتمتع بالتماسك رغم ما واجهته وما تخوضه إلى يومنا هذا من مشاكل داخلية.

ومن هنا تبرز مشكلة البحث من خلال التساؤل الرئيس: **إلى أي مدى ساهمت الهندسة السياسية في إدارة التعددية الإثنية في إثيوبيا، وهل هناك هندسة سياسية ومؤسسية خاصة بالمجتمعات المنقسمة، تحافظ على التمايزات المجتمعية؟**

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس أسئلة فرعية

١- ماهية الهندسة السياسية ودعائمها؟

٢- ما الآليات والاستراتيجيات للهندسة السياسية التي استخدمتها الحكومة الإثيوبية لإدارة التعددية الإثنية في إثيوبيا، وكيف يمكن بناء مؤسسات سياسية ديمقراطية تدير الصراع بين المجتمعات المنقسمة، وتحافظ على ممارستها الديمقراطية؟.

٣- ما المقصود بالتعددية الاثينية؟ وهل اختلفت السياسة الأثيوبية للحكومات السابقة عن السياسة التي تتبعها الحكومة الحالية المتمثلة في "آبي احمد" من حيث الاعتماد على العرقية والإثنية في التعامل مع باقي القوميات التي تحتويها الأراضي الأثيوبية؟

ثانياً: أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من تحليل الوضع الأثيوبي، والذي سيوفر الحلول الممكنة للوضع من أجل تمكين إثيوبيا من الحد من الصراعات الإثنية، بالإضافة إلى معرفة دور الهندسة السياسية في ادارة التعددية الإثنية في إثيوبيا

ثالثا: النطاق الزماني والمكاني:

- تقع فترة الدراسة ما بين عام ٢٠١٨، حيث تولى آبي أحمد الحكم، وحتى عام ٢٠٢٢ أنتهاء الدراسة.

- يمتد النطاق المكاني للدراسة **إثيوبيا**

رابعاً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث للتعرف على:

١- المساهمة في إلقاء الضوء على أثر الهندسة السياسية في إدارة التعددية الإثنية؟

٢- تقييم مدى اسهامات الآليات المختارة والتي تم تطبيقها لإدارة واحتواء التعددية الإثنية، ومدى اعتبارها كَحَل، ومدى امكانية تعميم ذلك من عدمه في باقي الدول التي تتسم بنفس الطابع المجتمعي.

خامساً: منهج الدراسة:

١- تستخدم هذه الدراسة **أداه دراسة الحالة** بالتطبيق على دولة اثيوبيا التي تشهد خلافات وأزمات بسبب التعددية الإثنية المتواجدة فيها بكثرة ودراسة العوامل المؤدية إلى بروز تلك المشاكل مع التركيز على طرق واستراتيجيات تعامل الحكومات المتعاقبة مع المشكلة ومدى اسهامات الآليات المختارة والتي تم تطبيقها لاحتواء الظاهرة، ومدى اعتبار النموذج كحلول وامكانية تعميم ذلك من عدمه في باقي الدول التي تتسم بنفس الطابع المجتمعي.

٢- **الاقتراب المؤسسي** باعتبار أن جوهر الهندسة السياسية هى عملية البناء الدولة والذي يكمن في عملية بناء المؤسسات، بحيث تعكس وجود هذه المؤسسات، قيم الفاعلين وتصوراتهم وإدراكاتهم، للنهوض بحقوق الإنسان. كما يعتمد هذا الاقتراب على شرح تفصيلي للمؤسسة من حيث هدف تكوينها، مراحل تكوينها، والوسائل المستخدمة للمحافظة على بقائها، كما تشكل هذه المؤسسات مضمون السياسة المتبعة وفق تأثيراتها في العملية السياسية

سادساً: الدراسات السابقة:

على الرغم من قلة الكتابات ذات الثقل الأكاديمي حول موضوع الهندسة السياسية ودورها في ادارة التعددية الإثنية، على نحو مباشر، إلا أنه من واقع ما تم الإطلاع علية يمكن لإستعراض أهم الأدبيات السابقة من خلال تقسيمها إلى الأدبيات

(ISSN: 2536- 9555)

النظرية والتي عرضت ماهية الهندسة السياسية والتعددية الإثنية، وأدبيات تطبيقية والتي تناولت تطبيق آليات الهندسة السياسية في ادارة التعددية الإثنية في إثيوبيا كدراسة حالة.

١- **الدراسات النظرية:** دراسة **أمنحمد برقوق،** والتي توصلت إلى أن الهندسة السياسية كمجال علمي حديث، حيث بدأ في التوسع في الدراسة والبحث، ولكنه مازال بحاجة إلى مرافقة نقدية تبتعد ليس على الذاتية فقط، ولكن على الجهل المعرفي أيضاً النابع من العجز اللغوي أو البحثي[١]، ودراسة **Adnan Al-Badrany** التي خلصت الدراسة إلى أن علم الهندسة السياسية علم جديد ولا يزال في دور التكوين، حيث يتطور هذا العلم لمواكبة تطورات العصر، فهو جزء لا يتجزأ من العلوم السياسية، لأن السياسة العقلانية تتطلب فهماً كاملا للقيم المجتمعية أي معرفة وزن تفضيلات المجتمع ككل وليس جزءاً منه[٢]، ودراسة **Benjamin Reilley**، والتي توصلت إلى أن المجتمعات المتنوعة إثنياً من المرجح أن يتم تعزيزها من خلال تطوير أحزاب سياسية متعددة الأعراق مثل أندونسيا وتركيا ونيجيريا بهدف تطوير نظام الحزب وحددت هذه المقالة أربع أستراتيجيات ل" هندسة الأحزاب" للترويج لأحزاب سياسية متعددة الأعراق[٣].

٢- **الدراسات التطبيقية:** دراسة **هيثم عبد المنعم،** حيث توصلت الدراسة إلى إذا كان معيار قياس شرعية النظام الفيدرالي يتمثل في العلمية السياسية التي أدت إلى تشكيله فإنه لابد من البحث عن كيفية تعزيز شرعية الدستور لتحقيق الاستقرار، ولن يتحقق دون إعادة التفاوض حول القضايا الخلافية دون استثناء أي طرف.

---

[١] أمحند برقوق، الهندسة السياسية ومنطق التحولات العالمية، **دراسات إستراتيجية،** مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية، ع١٥.

[2]- Dr. Adnan Al-Badrany, Political Engineering and its Impact on the Performance of Wise Leadership in Reformation and Change, **Opción: Revista de Ciencias Humanas y Sociales>**

[3]- Benjamin Reilley, "political engineering in the Asia Pacific", **journal of Democracy,** Vol. 18, No.1, January 2007

تظهر أهمية التوافق بشأن أيديولوجية وطنية بدلاً من الماركسية اللينينية التي ولدت أنظمة قمعية تتعارض مع قيم الديمقراطية. من المستحيل علمياً تحقيق الحكم الذاتي في ظل المركزية الديمقراطية[٤]، ودراسة **Takele Bekele Bayu**، والتي خلصت إلى أنه على الرغم من أن الفيدرالية متعددة الأعراق تلعب دوراً لا يمكن الاستغناء عنه لإستيعاب وإختفاء الطابع المؤسسي على التنوع العرقي الثقافي، فإن فكرة الفيدرالية وتنفيذها تحرض على الصراع العرقي في السياق الأثيوبي[٥]، ودراسة**Tefera Assefa**، والتي توصلت إلى أن الأسباب الجوهرية للصراع العرقي في إثيوبيا زرعت خلال النظام الإمبراطوري، حيث كانت الأنظمة الإمبراطوري في إثيوبيا مقدمة لكل من الكراهية والعداء والعنف المبني على أساس عرفي، مما أدى إلى حروب أهلية طويلة[٦].

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي "الهندسة السياسية والتعددية الإثنية".

أصبحت التعددية العرقية ذات أهمية خاصة على المستويين العملي والأكاديمي في ضوء التحديات التي تطرحها الصراعات الإثنية في المجتمعات المختلفة في مختلف أنحاء العالم من صعوبات وتحديات لأساليب إدارة التنوع وما ينتج عنها من نزاعات داخل هذه المجتمعات[٧].

---

[٤]- هيثم عبد المنعم، **إدارة التعددية الإثنية في البلدان الإفريقية إثيوبيا تموذجاً منذ ١٩٩١ حتى ٢٠١٧**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (بني سويف: كلية التجارة بجامعة بني سويف قسم العلوم السياسية، ٢٠٢١).

[5]- Takele Bekele Bayu, Ethnic conflict in Ethiopia: Federalism as a cause and solution, **Religación: Revista de Ciencias Sociales y Humanidades,** VOL 6, No.30 (2021).

[6]- Steffen Eckhard, Political Engineering in Kosovo: Lessons from confronting institutional theory and practice, Amsterdam Social Science; 3, 2011.

[٧]- محمد عمارة، **التعددية: الرؤية الاسلامية والتحديات الاسلامية، سلسلة التنوير الإسلامي** (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ص٣-ص٢٠.

(ISSN: 2536- 9555)

أولا: مفهوم الهندسة السياسية:

تقوم الهندسة السياسية بالأساس على منطق تحليلي نسقي يستخدم المساقات العالمية لحقوق الإنسان، من اجل صيغ عالميه حول نظام ديمقراطي مشاركاتي يضمن ديناميكية للمشروعية مع ارتباطها بدءا من الانتخابات الديمقراطية واستمرارا مع وجود نشاط سياسي يتمحور حول استجابة الذين يحكمون لأكبر قدر من المطالب المجتمعية، بطريقة عقلانية واقتصادية، باسم الخدمة العامة والمصلحة العامة التي تنتج تفاعلًا إيجابيًا بين النظام السياسي وبيئته المدنية[٨].

وبالتالي فالهندسة السياسية تعني إعادة تصميم المؤسسات والآليات التقليدية والقديمة بما يتواكب مع متطلبات العصر وتحقيق التمكين الكامل لحقوق المواطن، وذلك من خلال دراسة وتحليل المؤسسات والعمليات والقوانين والآليات والنماذج السائدة في المجتمع ومحاولة لفهم جميع أجزائها ومكوناتها لمعرفة أسباب نجاحها وتديعيمها ومعرفة أسباب فشلها وتفاديها[٩].

١ – المنطق العملياتي للهندسة السياسية:

تعتمد الهندسة السياسية على منطق ديناميكي– تكاملي– تفاعلي وعقلاني من خلال تبني منطق يجمع بين التأسيس المرجعي (الدستور والقوانين)، والتأسيس بالمشروعية (الانتخابات) والتأسيس بفاعلية ديمقراطية (مؤسسات)، فالهندسة السياسية، ليست مجرد عمليات تكيفية، بل هي عملية بناء توافقية بين منطق عولمة حقوق الإنسان والديمقراطية التشاركية، ومن ثم فالهندسة السياسية كمنطق هيكلي[١٠]، **تقوم على ٤ عمليات متكاملة:**

---

[٨]– أمحند برقوق، **مرجع سابق**، ص ص٥–٦.

[٩]– نعيمة بن دومية، الهندسة السياسة ودورها في تحقيق الديمقراطية وتفعيل الحكم الرشيد، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، مركز جيل البحث العلمي، ع٢، ٢٠١٥، ص١١٠.

[١٠]– أمحند برقوق، **مرجع سابق**، ص ص٨–٩.

الهندسة الدستورية: الأمر الذي يتطلب بشكل أساسي إدراج حقوق الإنسان والمواطنين مع وضع ضمانات لحمايتها وترتيبها بما يحقق التمكين الدستوري والاستخدام السلس للبشر دون تمييز. فالدستور هو المرجع والمراقب لجميع الإجراءات السياسية والقانونية(١١).

الغرض من الهندسة الدستورية هو إخضاع المؤسسات السياسية للقانون والدستور، وتحويل النزاعات السياسية من ثورات وعنف إلى حوار ومشاركة سياسية، من أجل بناء دولة دستورية قانونية يخضع فيها الحاكم والمحكوم للقانون دون اختلاف(١٢).

الهندسة القانونية: غرضها هو بناء دولة القانون والحق، من أجل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص للمواطنين، بغض النظر عن عاداتهم وثقافتهم وجنسهم ولغتهم ودينهم، إن بناء مجموعة من القوانين لضمان المساءلة هو من الشروط والضمانات الرئيسية في منطق الهندسة السياسية، بهدف ضمان سيادة القانون والحكم الرشيد، والالتزام بالمعايير المشتركة التي يتألف منها النظام الديمقراطي من احترام من مبادئ الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، وضمان احترام مختلف التيارات الاجتماعية والسياسية، مع فتح الطريق أمام تأسيس الأحزاب السياسية والحريات الأساسية(١٣).

ج- **الهندسة الانتخابية:** تهدف إلى أن يكون لها عدد من التأثيرات المطلوبة في النظام الحزبي والنظام الانتخابي، والهيكل الحكومي.

---

(11)- Dr. Adnan Al-Badrany, **OP.cit,** P. 2456.

(١٢)- علي سعدي، **الإصلاح السياسي والدستوري في النظامين السياسيين الجزائري والموريتاني**، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد كلية العلوم السياسية بجامعة المستنصرية، ٢٠١٩، ص٤٣.

(١٣)- بوزيد عائشة، **هندسة السياسية الخارجية في ضوء الثوابت السيادية "قضية الصحراء الغربية نموذجا"**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بالجزائر، ٢٠١٧، ص ص٣٧-٣٨.

(ISSN: 2536- 9555)

كما تهدف إلى تقديم التأثيرات المدروسة والمتوقعة بناءً على التصاميم المؤسسية أو التشريعية والتي تهدف إلى: تسوية النزاعات الاجتماعية وحلها، حل النزاعات والصراعات الأهلية، وبناء الدولة والمؤسسات لما بعد الصراع، وتطوير التمثيل السياسي وتحسين الجودة الديمقراطية، وزيادة المشاركة الانتخابية والسياسية.

لكن الهندسة السياسية والهندسة الانتخابية ليسا نفس العملية، ففي الاتجاه الضيق يكون الهند من الهندسة الانتخابية، من التصميم الانتخابي هو جعل الأحزاب السياسية الوطنية قوية، وإضعاف الأحزاب الانفصالية من الناحية الانتخابية، سواء عن طريق رفع العتبة الانتخابية، أو مطالبة هذه الأحزاب بالتواجد في أكثر من مقاطعة واحدة.

من ناحية أخرى، قد تكون الهندسة السياسية الانتخابية بهدف تقوية وتجديد الأنظمة الاستبدادية من خلال تعزيز السلطة السياسية والسيطرة التسلطية في الأنظمة الاستبدادية من خلال عدة طرق: استخدام القمع والعنف بطريقة مقصودة ومنهجية، والانقلابات، وإفراغ الانتخابات من خلال آليات الهندسة الانتخابية لمحتواها التنافسي والتمثيلي، والشفافية والنزاهة، واستخدام العنف والتزوير الانتخابي أثناء وبعد الانتخابات(١٤).

الهندسة المؤسساتية: ترتبط الهندسة المؤسسية بالمؤسسات الاساسية والمركزية في الدولة، فإذا كان تخصص المؤسسة التشريعية هى سن القوانين، وفإن المؤسسة التنفيذية تتولى تنفيذها، بينما السلطة القضائية تختص بالنزاعات المعروضة عليها، وهكذا تأتي الهندسة المؤسسية لتأسيس رؤية وظيفية لهيكلة المؤسسات التنفيذية التي تؤمن بعقلانية الوقت والاقتصاد بالمال والتي تحكم بمنطق حرية التمثيل الديمقراطي ومنطق شرعية القانون والرقابة البرلمانية على المؤسسة التنفيذية(١٥).

---

(14)- Benjamin Reilley **OP.cit**, pp.58-59.

(١٥)– بوزيد عائشة، **مرجع سابق**، ص ص٣٧–٣٨.

تعتمد نظرية الهندسة السياسية فهماً فعالاً للمؤسسات السياسية، ففي مجتمعات ما بعد الصراع المنقسمة إثنيًا على وجه الخصوص، يُقال أن تصميم المؤسسات السياسية له تأثير على إمكانية التعايش السلمي بين المجموعات العرقية، حيث يمكن تحديد منظورين رئيسيين متنافسين جزئيًا حول الهندسة في الأدبيات وهما: **التوافقية والجاذبية المركزية**، حيث يمكن تمييز النماذج عن بعضها البعض من خلال منطقها في التصميم المؤسسي وإمكانيات كل منها لإعادة البناء المجتمعي على المدى الطويل، من خلال الاعتماد على موقف الجاذبية المركزية المتنافس[١٦].

الهندسة السياسية تعني ببساطة أنه يمكن للفرد بطريقة علمية ومنهجية تطوير مجتمعه من خلال تغيير مؤسساته وقوانينه وعملياته السياسية، فالهندسة السياسية هي واحدة من أقوى وأهم الأدوات السياسية للتنمية الأساسية في المجتمع وإعادة تشكيل أو تشكيل الهيكل السياسي في المجتمع[١٧].

٢- أنواع الهندسة السياسية:

تتعدد أنواع الهندسة السياسية من أهمها:

أ- **التقليدية:** هى عملية تطبيق عملي للمبادئ العلمية من أجل إنشاء أو تصميم أو تنمية الأفكار والآليات والعمليات والمؤسسات السياسية في المجتمع. والمنهجية التي تسخر وتطبق العلم والتكنولوجيا لخدمة الرغبات والاحتياجات السياسية للدولة.

---

[16]- Steffen Eckhard, Political Engineering in Kosovo: Lessons from confronting institutional theory and practice, Amsterdam Social Science; 3, 2011, p.2.

انظر ايضا: د. عبد القادر عبد العالي، الهندسة الانتخابية: الأهداف والاستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية، **دفاتر السياسة والقانون**، ع١٠، يناير ٢٠١٤، ص ٣١٨.

[١٧]- علي سعدي، الهندسة السياسية والدستورية، **مجلة التمكين الاجتماعي**، مج ٢، العدد ٤، ديسمبر ٢٠٢٠، ص٥٢.

(ISSN: 2536- 9555)

ب- **الإعادة:** تعني إعادة تصميم أوتشكيل المؤسسات والآليات التقليدية والقديمة بما يتواكب مع متطلبات العصر[١٨].

ج- **العكسية:** الهندسة العكسية هى طريقة دراسة وتحليل المؤسسات والعمليات والآليات القائمة والقوانين المطبقة والنماذج المستخدمة في المجتمع ومحاولة لفهم كل جزئياتها ومكوناتها لمعرفة أسباب وجودها ونجاحها ولأخذ كل مفيد وترك كل ما هو ضار[١٩].

ثانيا: مفهوم التعددية الإثنية:

١- مفهوم التعددية:

أ- **التعددية لغة:** ترجع أصل كلمة التعددية إلى كلمة "عد" التي تعني حسب وأحصى، و"عدد" الشيء جعله له عدد[٢٠].

ب- **تعريف التعددية إصلاحا:** المصطلحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية هي "تنظيم حياة المجتمع وفقًا لقواعد عامة مشتركة تقوم على إحترم وجود التنوع في الاتجاهات السكانية في المجتمعات ذات الأطر الواسعة، وخاصة المجتمعات الحديثة التي تختلط فيها الميول الأيديولوجية والدينية والفلسفية"[٢١].

---

[١٨]- عدنان شبين، الهندسة السياسية كمنهجية لبناء نمط قيمي ومعياري في الدراسات السياسية المقارنة المعاصرة، **المجلة الدولية للأبحاث في العلوم التربوية والانسانية والآداب واللغات**، مج١، ع٦، ٢٠٢٠، ص ص٢٥٧-٢٥٨.

[١٩]- علي سعدي، الهندسة السياسية والدستورية، **مرجع سابق**، ص٥٩.

[٢٠]- مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط٢ (القاهرة: شركة الأوفست الشرقية، ١٩٨٥)، ص٦٠٨.

[٢١]- سامي ذيبان، **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٠)، صص١٣٨-١٣٩.

٢- تعريف الإثنية:

أ- لغة: أن مفهوم الإثني "ETHNIC" كما يطلق عليها بالانجليزية جاءت من كلمة اليونانية "Εθνικos"[٢٢] وتعني شعب أو قبيلة وتم استخدام هذه الكلمة لأول مرة في الإنجليزية في القرن الـ١٤ وظلت تستخدم للإشارة للأفراد المكرهون أوالمهمشين[٢٣].

ب- الإثنية اصطلاحا:

تناولت العديد من الأبحاث والدراسات مفهوم الإثنية من زوايا ووجهات نظر مختلفة، من وجهة النظر الاصطلاحية، يعتبر أحد المصطلحات الجديدة نسبيًا، حيث يتعلق هذا المصطلح بعوامل سياسية واجتماعية معاصرة لدراسة المشكلات التي تعاني منها الدولة في ظل التعددية وصراع الهوية العرقية، والتي قد تتجاوز حدود الدولة لتصبح قضايا تهم المجتمع الدولي[٢٤].

فهو مصطلح يشير إلى جماعة لا يتم تعريفها من حيث المؤسسات السياسية، ولكن من حيث العلاقات بين الدين أو اللغة أو الروابط الإقليمية السائدة بين أعضائها.

فترى الجماعة الإثنية على أنها تلك الجماعة التي تعرف نفسها وتعرف من جانب الآخرين على أساس أنها حائزة لمقومات ثقافية مختلفة عن الجماعات

---

(22)- Arend Lijphart for a development of this idea; see, democracy **in plural Societies,** (New haven: Yale university press,1977,p200.

(23)- Alexander J-c, core solidarity, Ethnic out group and social differentiation: a multidimensional model of inclusion in modern societies in J. dofny e A- Akiwowo (eds.), **National and ethnic movements**, sage, London,1980, p5-P28

(٢٤)- عبد الكريم هشام، تأثير التعددية الاثنية وأزمات الهوية على الاستقرار السياسي في افريقيا، **مجلة قضايا معرفية**، مج٢، ع٢، يونيو٢٠٢٠، ص٢٧٦.

(ISSN: 2536- 9555)

المسيطرة، الأمر الذي يؤثر في حقوقها في المساواة السياسية والاجتماعية الاقتصادية في محيطها الأشمل[٢٥].

وتعد الهندسة السياسية من أهم الأدوات المؤسسية التي تستخدم في ادارة التعددية الإثنية، فمن خلال التعريف السابق لإدارة التعددية الإثنية، يمكن قياس طبيعة ومدى الدور المفترض لهذه العملية في التجارب الواقعية **من خلال عدة مؤشرات أهمها**[٢٦]:

- العنف الانتخابي المرتبط بالانتماء العرقي: وهو مؤشر قوي وواضح في إثبات أو إنكار أو تقييم رضا المجموعات الإثنية المختلفة في النظام الانتخابي ومن ثم ميلهم إلى العنف أو عزوفهم.
- وجود الأحزاب السياسية العرقية واستمرارها: مؤشر قوي وواضح على مدى انعزال الجماعات العرقية المختلفة ومدى رفعها الولاء الأثيني على الولاء الوطني، ومن ثم تفضيل العمل الحزبي في الإطار الأثيني الضيق.
- وجود واستمرار الأحزاب السياسية متعددة الأعراق: مؤشر قوي وواضح لمدى انفتاح الجماعات العرقية المختلفة ورفع مستوى الولاء الوطني على الولاء العرقي، وبالتالي تفضيلات العمل الحزبي ضمن الإطار الوطني متعدد الأعراق والأوسع نطاقا.
- استمرار التحالفات أو الائتلافات الانتخابية متعددة الأعراق: وهو مؤشر قوي وواضح على مدى ترسيخ ثقافة التعايش السلمي وقبول الآخر بين مختلف

---

[٢٥]– عبد الحافظ أحمد، **الدولة والجماعات العرقية، دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتتارستان (١٩٩١–٢٠٠٠)** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص ٣١.

[٢٦]– سعيد ندا، دور النظام الانتخابي في ادارة التعددية الإثنية في أثيوبيا، **مجلة الدراسات الافريقية**، ع٤٧، ٢٠٢٠، ص١.

الأعراق ومدى زيادة الولاء الوطني على الولاء الأثيني، ومن ثم تفضيلها وتفعيلها لجوانب التعاون السياسي الحزبي بين مختلف الأعراق.

ويمكن الاشارة إلى مفهوم بناء الدولة، والذي كان يراد بها إقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية[٢٧].

ويشير تشارلز تيلي تعريف بناء الدولة على انه تأسيس منظمات مستقلة مركزية متميزة تتمتع بسلطة السيطرة على أراضيها، ولها قدرة السيطرة على التنظميات شبه المستقلة[٢٨].

وعليه نستخلص أن عملية بناء الدولة هى عملية عامة تستدعي تركيز القدرات التنظيمية والتوزيعية والاستخراجية، الأمر الذي يتطلب وجود السلطة والقوة لاستخراج الموارد وتنظيم السلوك، فهى تقوم على المشاركة والتنمية السياسية والتداول السلمي للسلطة في إطار شرعية الحكم، وهو ما يضمن المحددات الموضوعية والعقلانية التي تفسر نجاح الدولة وقيامها على فكر سياسي يساعد على خدمة المجتمع الذي يقوم عليه، الأمر الذي يتضمن تفاعلاته وتوازناته من جهة ويضبط تقدمه ورقيه من جهة اخرى[٢٩].

---

[٢٧]- مهيوبي فخر الدين، "**إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي" دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار، المملكة المغربية نموذجاً**، رسالة لنيل درجة الماجستير (الجزائر: جامعة محمد خضير، ٢٠١٢)، ص ١٧.

[٢٨]- وليد سالم محمد، **مأسسة السلطة وبناء الدولة- الأمة- دراسة حالة العراق** (عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٤)، ص٤١.

[٢٩]- ميلود حاج، **بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية** (الإمارات: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤)، ص١١.

(ISSN: 2536- 9555)

المحور الثالث: آليات الهندسة السياسية لإدارة التعددية الإثنية في إثيوبيا

إدارة النزاع تعني التدخل لمنع تفاقمه وتلافي آثاره السلبية واحتوائه للحد من حدته بإعادة توجيه القضية وإعادة تشكيل الانقسامات بين الأطراف المتنازعة والقضاء على ميول الصراع ومنع الانزلاق إلى العنف، ويتم ذلك من خلال حث التغييرات السلوكية الإيجابية بين الأطراف المتصارعة(٣٠).

أولا: التركيبة الإثنية وطبيعة النظم السياسية الحاكمة لإثيوبيا:

١- **التركيبة الإثنية لإثيوبيا:** يتوزع الشعب الأثيوبي البالغ تعداده حوالي ١٠٢ مليون نسمة حسب تقديرات عام ٢٠١٩(٣١)، بتعدد الجماعات الإثنية، فهى تتضمن على أكثر من ٨٠ جماعة إثنية من اصول ولغات وديانات مختلفة، وتختلف الجماعات الأثيوبية في حجمها ولهجتها ولغتها وثقافتها وانتشارها الجغرافي، كما تختلف مكانتها التاريخية، وبالتالي علاقتهم بالجماعات الأخرى وثقلها السياسي في الدولة.

تنقسم إثيوبيا إلى تسعة أقاليم رئيسية كبرى هى (تيجراي، أمهرة، عفر، أوروميا، بني شنقول "قماز"، أوغادين "الصومالي"، هراري، قوميات الأمم الجنوبية، غامبيلا)، إضافة إلى منطقتين حضريتين (ديرة داوا وأديس أبابا).

---

(٣٠)- هبا تمو ويندمو، **الفيدرالية وإدارة الصراعات في أثيوبيا:- تحليل اجتماعي نفسي للفرص والتحديات**، مشروع ورقة عمل للنقاش أعدت خصيصاً للمجلس الفيدرالي الأثيوبي، فبراير ٢٠١٣، ص١٢، ويمكن الحصول عليها من الموقع، تاريخ الدخول ٢٠١٩/٥/١٨ .
https://www.assecaa.org/images/WorkPapers/Peacemeeting/Ethiopia/workpaperPeaceMeeting2.doc

(31)- Bertelsmann Sitftung, **"BTI" 2020 Ethiopia Country Report**", (Germany: Bertelsmann Sitftung, 2020), P.3.

الخريطة :١خريطة إثنية إقليمية لإثيوبيا

Source: Mebratu Kelecha**, Protests, Development and Democratization in Ethiopia, 2014- 2020,** A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Politics (London, United Kingdom: University of Westminster.2021), p11.

وتتمثل هذه الجماعات من حيث أهميتها ونسبة السكان على النحو التالي:

أ- **الأرومو (الجالا):** تعد أكبر إثنية أثيوبية حيث تشكل حوالي٣٤.٦% من نسبة السكان في إثيوبيا.

ب- **تليها الأمهرة** بنسبة ٢٧.١%، وهم السكان الاصليين والذين يخضعوا للثقافة السامية وبمرور الوقت أصبحوا الطبقة الحاكمة، حيث حكموا البلاد لقرون طويلة. عاصمة الإقليم هى "بحر الدار" ويتكون إقليم الأمهره من ١٠ مناطق إدارية ومنطقة خاصة واحدة، وتعتبر الأمهرية هى اللغة الرسمية للدولة والجيش الإثيوبي(٣٢).

ج- **والتجرين** ٦.١%، سكان إقليم تيغراي، والذين يتصفون بسمة نسبتهم القليلة، فهم يتداخلون بنسبة كبيرة مع الأمهرا واللذين يعودان إلى أصول سامية، ولغتهم هى التجرينية فهم لا يشكلون سوى ٢-٣ مليون من مجموع السكان العام لإثيوبيا وهم الأقلية التي تحكم إثيوبيا منذ عام ١٩٩١ حتى وصول آبي أحمد للحكم.

(32)- **Independent Advisory Group on Country Information "IAGCI",** "Country Background Note: Ethiopia"**,** (London: Country of Origin Information "COI", Home Office, version 1, Nov. 2019), P.9.

(ISSN: 2536- 9555)

د- والصوماليون ٦.١%، والسيدامو ٤%، وكوارج ٢.٥%، و"هدايا ١.٧%، وجامو ١.٥%، والعفر ١.٧%، ويتوزعون بين ثلاث دول على شكل مثلث يسمى (بمثلث العفر) ما بين اريتريا وإثيوبيا وجيبوتي[٣٣].

بالإضافة إلى وجود أقليات صغيرة من حيث العدد، مثل: قبائل النيل على طول الحدود مع السودان، والبجه في المنطقة الشمالية، ويهود الفلاشا، واللاجو في وسط الهضبة[٣٤].

٢- **طبيعة النظم السياسية الحاكمة لإثيوبيا:** عرفت طبيعة النظم السياسية التي تعاقبت على حكم الدولة الأثيوبية بالطبيعة الأحادية وسيطرة وهيمنة الفرد، وذلك منذ بدايات تكوين المملكة الأكسومية القديمة، والتي تعتبر الأساس للدولة الأثيوبية الحالية، وقد عزز من هذا بروز المسيحية الأرثوذكية في منتصف القرن الرابع الميلادي، وارتباطها بالمؤسسة والنظم السياسية، ومنذ تلك اللحظة أصبح التلازم بين المسيحية والسلطة الحاكمة أهم سمات وأساسيات الدولة الأثيوبية[٣٥].

وضع أول دستور لـ إثيوبيا في عام ١٩٣١، وتعديلاته في عام ١٩٥٤، السلطة في يد الإمبراطور هيلا سيلاسي، مما أدى إلى تجذير إهمال الهياكل الاجتماعية وانعكس وجودها دستوريا وسياسيا، رأى الإمبراطور والنخبة الحاكمة من حوله أن أي

---

[٣٣]- خلود خميس، سياسة أثيوبيا الأقليمية المعاصرة تجاه دول الجوار الجغرافي العربي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير (بغداد: كلية العلوم السياسية، ١٩٩٨)، ص ص٩١-٩٢.

أنظر أيضا: جغرافية إثيوبيا..وديموغرافيتها، جريدة الشرق الأوسط، ٢٤ فبراير ٢٠١٨، تاريخ الدخول على الموقع الالكتروني بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٧

https://aawsat.com/home/article/1185156

[٣٤]- د. عبد العزيز شاهين، **التنوع والصراع الإثني في بعض مجتمعات حوض النيل: دراسة في الأنثروبولوجيا السياسية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، ١٩٩٩)، ص٧.

[٣٥]- عبد الوهاب البشير، البعد الأثني في السياسة الأثيوبية الداخلية وعمليات التحول الديمقراطية، **مجلة السودان**، (السودان: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص٢١٤.

احترام لحقوق المجموعات المكونة ل إثيوبيا يمثل تهديدًا للنخبة الحاكمة ويمهد الطريق لتهديد الوحدة الوطنية، ونتج عن ذلك الاستبداد وهشاشة التكامل بين المجتمع والمكونات السياسية، تهميشًا اجتماعيًا وسياسيا واقتصاديًا أدى إلى صراعات عرقية وحروب أهلية انفصالية متعاقبة(٣٦).

واستمر ذلك حتى دخلت إثيوبيا فيما يسمى بالعهد الأمبراطوري (١٨٥٥-١٩٧٤) والتي تعتبر قمة التوجه الأحادي أو الفردي للسلطة في إثيوبيا(٣٧).

وفي عام ١٩٩١م دخلت إثيوبيا تحولا جديدة بسقوط حكم منغستو وصعود نظام ميليس زيناوي، فقد أطاحت الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية الإثيوبية بحكم الدرج، وبعد أيام قليلة عقد مؤتمر وطني شكل حكومة انتقالية أصدرت ميثاق والذي كان بمثابة دستور مؤقت لحين صدور الدستور- في ١٩٩٥- وقد اعترف الميثاق بحق تقرير المصير لكافة الأمم والقوميات في البلاد، وسمح لكل جماعة عرقية بإقامة حكم ذاتي بدءا من مستوى المقاطعات، ووضع الأساس لتشكيل حكومات محلية وإ قليمية على أساس نمط من التسوية بين الجماعات العرقية في البلاد، وحددت المناطق بأربعة عشر منطقة، وتم الاعتراف بأربعة وستون مجموعة إثنية، سمح لثمانية وأربعون منها فقط بالحكم الذاتي على المستوى المحلي والإقليمي، وصنفت المجموعات الإثنية الباقية على أنها أقليات لا يحق لها تشكيل حكومات محلية، لكن لها الحق في التمثيل في المجالس المحلية، وقد كان هذا الميثاق هو الحجر الأساس لما عرف بعد ذلك بالفيدرالية الإثنية(٣٨).

---

(36)- Yohannes Gedamu, **The Politics of Contemporary Ethiopia: Ethnic Federalism and Authoritarian Survival** (London: Routledge, 2021), pp. 38-44.

(٣٧)- عبد الوهاب البشير، **مرجع سابق**، ص ص٢١٤- ٢١٥.

(٣٨)- يونس عبدلي موسى، **إثيوبيا بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل** (الصومال: مركز مقديشو للبحوث والدراسات، ٢٠٠٦)، ص٤

(ISSN: 2536- 9555)

ثانيا: الفيدرالية الإثنية كآلية من آليات الهندسة السياسية:

إنه نظام سياسي قائم على الحكم الديمقراطي والمؤسسات، حيث يتم تقاسم سلطة الحكم بين المركز والوحدات الإدارية الفرعية، ويشير عمومًا إلى نظام الحكم اللامركزي الذي تدار فيه النزاعات من قبل المجموعات المركزية والإقليمية[٣٩].

تمثل الفيدرالية العرقية، نظامًا متوازنًا بين الحاجة الفردية للتمثيل الاجتماعي والإلمام مع السياق العام الذي توفره الخصوصية الدستورية للأقاليم أو الولايات من جهة، وبحاجة النظام المركزي للاستقرار السياسي والتفاهم بين المكونات العرقية، الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى سد فجوة عدم المساواة وتعزيز المواطنة الشاملة التدريجية[٤٠].

اتبع النظام الإثيوبي النموذج الفيدرالي السوفيتي واليوغوسلافي القائم على النظرية الماركسية تجاه القوميات، واعتبر أن الفيدرالية العرقية تناسب الطبيعة الجماعية للمؤسسات الاجتماعية، حيث أن نهج الخصخصة أو التمثيل النسبي في ظل النظام الفيدرالي يوفر إطارًا للتعامل مع التعددية الاجتماعية. ويساعد في صياغة فلسفة تكوين المؤسسات لمعالجة مشاكل المجتمع الإثيوبي وترتيبات توزيع السلطة والثروة وإدارة التعددية العرقية[٤١].

١- الجذور التاريخية للفيدرالية الإثنية في إثيوبيا (الفيدرالية الإثنية قبل ٢٠١٨):

مرت إثيوبيا بالعديد من التجارب المذهلة في التاريخ، والتي من خلالها عرفت أنواعًا عديدة من الحكومات، كلهم ساهموا في رسم الصورة الحالية للدولة الإثيوبية على أساس الفدرالية العرقية.

---

[٣٩]- هبا تمو ويندمو، **مرجع سابق**، ص٥-ص٧.

[40]- Alemante G. Selassie, «Ethnic Federalism: Its Promise and Pitfalls for Africa» **Yale Journal of International Law**, vol. 51 (2003), pp. 70-75.

[٤١]- د. خيري عمر، الفيدرالية الإثنية في إثيوبيا: المرتكزات والمؤسسات، **مجلة المعهد المصري**، مج ٥، ع ١٧، يناير ٢٠٢٠، ص ص١٠٠-١٠١.

لم تكن السياسات العرقية والصراع الإثني نتيجة ثانوية بسيطة للفيدرالية العرقية في إثيوبيا منذ عام ١٩٩١، ولكن كان هذا النوع من الصراع قنبلة موقوتة مدفونة من قبل الأنظمة الإمبريالية(٤٢).

أ- التطور التاريخي لإثيوبيا الأمبراطورية:

بدأت **الفترة الاولى** من عهد الامبراطورية الاثيوبية والتي يقصد بها الامبراطورية القديمة منذ بداية الهجرات والنزاعات سواء كان بين الملوك وبعضها او مع المسلمين بقيادة أحمد جران، في عهد المملكة الأكسوميتية، وعصر الأمراء الذي إنهار فيه الإمبراطورية وتم تجزئتها بين الإقطاعيين الذين يوالون للكنيسة الكاثوليكية وليس الأمبراطور، وأمراء حرب، وخلال هذه الفترة ظهرت (شوا، أو الأمهرا) و(أكسوميت أو إقليم تيجراي) كمنافسين على حكم الدولة.

وعلى الرغم من تحالف المملكتين في حروبهم ضد المسلمين، إلا أن التنافس على السلطة ظل قائمًا، حتى تمكنت الأمهره من إحتلال تيجراي وفرضت اللغة الأمهرية كلغة رسمية، ومن هنا بدأ الصراع التاريخي بينهم بإعتبار أن كل منهم يرى نفسه حاكماً شرعياً للأمبراطورية الأثيوبية(٤٣). وعليه يمكن القول إن ما ميز هذه الفترة الأولى من قيام الدولة هو تطبيق نظام لامركزي سيطرت عليها القوى الإقطاعية الأرستقراطية المسيطرة على المجموعات العرقية التي كانت تشكل المجتمع في ذلك الوقت(٤٤).

أما **الفترة الثانية**، فتبدأ والتي تسمى بالإمبراطورية الحديثة فتبدأ مع الإمبراطور تيودروس الثاني، والذي تبنى مشروع توحيد الدولة، وتعيين نفسه كإمبراطور لها، ومن

---

(42)- Tefera Assefa, **OP.cit**, p95

(43)- Saheed A. Adejumobi, **The history of Ethiopia**, (London, Green Wood press, 2007). PP. 10-11.

(٤٤)- عبد القادر الهلي، ومحمد الأمين بن عودة، مستقبل نظام الفيدرالية الإثنية بإثيوبيا في ظل تنامي التيار الإنفصالي بإقليم التغراي، **مجلة مدارات سياسية**، مج ١٥، ع١، ٢٠٢٢، ص٤٦.

(ISSN: 2536- 9555)

اجل ذلك حسن علاقته بالكنيسة لسيطرته على السلطه والمجتمع، ونجح في القضاء على الصراع بين الأمراء والنبلاء الإقطاعيين داخل إثيوبيا، ولتخوفة من الكاثوليك قام بفتح علاقات مع ملكة بريطانيا وفتح المجال أمام المبشرين البروتستانت لكسر نفوذ الكاثوليك، ولكنه هزم منهم وتم طرده من البلاد، ونتيجة لتراجع شعبيته فقد اضطربت علاقته مع البريطانيين، فقد أرسلت جيشا لمحاربتة وقاموا بهزيمتهم من خلال الدعم من حاكم تيجراي وهو الامبراطور الذي يلية "يوهانيس الرابع"[٤٥]. والذي قام بحملات توسعية نحو الغرب لتوسيع نطاق ملكة في تيجراي، فكان أكثر اهتمامه جلب الأسلحة من الخارج، مما ساعده في حروبه، ومكنته قوته من ردع المغامرات الاستعمارية الأوروبية، مما جعل إثيوبيا قوة يعتد بها في ذلك الحين، ومات يوهانيس في مواجهته ضد جيش المهديين، وتم نقل الحكم إلى أقوى حكام المقاطعات حسب وصية الإمبراطور وهو "منليك الثاني"[٤٦]، لم تعرف إثيوبيا أي شكل من أشكال الحكم المركزي أو الوحده أو قبل مجيء الإمبراطور منليك الثاني الذي أقام الدولة الإثيوبية المركزية، بعد سيطرة منه على الإقطاعيين فيها والاعتماد على القوة العسكرية، التي سادت طوال فترة حكمه ما بين ١٨٨٩–١٩١٣[٤٧]، في القرن التاسع عشر، فقد شرع منليك الثاني في توسع عدواني، في بعض الأحيان، باتجاه الغرب، والشرق، والجنوب، وإخضاع ودمج الممالك الصغيرة المختلفة من المجموعات العرقية المختلفة بما في ذلك الأورومو، سيداما، جوراج، ولايتا الصومالية، والكافا ومجموعات أخرى. ومنذ ذلك الحين، ولأكثر من قرن من الزمان، تجاهلت العديد من الحكومات المتعاقبة و/ أو فشلت في توفير الحماية السياسية والقانونية للحقائق المتأصلة متعددة الثقافات واللغات للأمة[٤٨]. وبعد ذلك استعاد الامبراطور هيلاسي الأول عام ١٩٤١م، وعمل على تعزيز دائم حكمة، إلا أن مظالم كثيرة فشت في البلاد، فعلى

(45)- Saheed A. Adejumobi, **OP.cit,** P 26

(٤٦)– هيثم عبد المنعم، **مرجع سابق**، ص١٠٤.

(٤٧)– عبد القادر الهلي ومحمد الأمين، **مرجع سابق**، ص ٣٠٨

(48)- Takele Bekele Bayu **OP.cit** P,2

الرغم من أنه قد تم إعلان أول دستور إثيوبي عام ١٩٣٠م، إلا إنه قد أغفل إصدار أو أي إشارة تخص اللغة كمكون ثقافي ومعبر عن الهوية، وذلك بإعتبار أنها مسألة محسومة ضمنياً، نتيجة قبضة الإمبراطور، وفرض التعامل بها دون إظهار أي احتجاجات، إلا إنه تم الإفصاح عنها في دستور ١٩٥٥م، حيث جاءت المادة (١٢٥) في الأحكام العامة، بأن اللغة الأمهرية هى اللغة الرسمية للبلاد، ولعل هذه السيطرة الأمهرية في عهد هيلاسي قد سرعت ببداية تفجير المشكلة العرقية وصراع القوميات، الذي دلت علية ظهور حركات التحرير المطالبة بالمشاركة للحصول على الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية من أجل تقرير المصير والإنفصال، كما عبرت عنه إريتريا[٤٩]. فانقلبت عليه نخبة عسكرية عام ١٩٧٤م.

ب- القوى اليسارية الشيوعية "الإنقلاب العسكري":

بعد الانقلاب العسكري، شكل المجلس العسكري الاداري الانتقالي، المعروف باسم الـ "درج" وقامو بخلعة، وتم تولية القيادة إلى "منغستو هايلي" (الدرج) وحكموا البلاد أسواء من سابقيهم[٥٠]، حيث شهدت البلاد مرحلة جديدة من الصراع على الحكم والسلطة، ونمط جديد في إدارة البلاد على مبادئ وأسس شيوعية، بالإضافة إلى الصراع الدولي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وعلى آثر ذلك انتهج منغستو سياسات عملت على قلب موازين القوة القديمة بالبلاد حيث أدت سياسات تأميم الأراضي الزراعية واضطهاد الأقاليم الجانبية على غرار التيغراي إلى قيام ثورة جديدة قادها زعماء التيجراي وكذلك جماعة الأورومو[٥١]، وتحالفات النخب السياسية على اختلاف انتماءاتهم الإثنية لإسقاط نظام منجستو الذي هرب خارج

---

[٤٩]- د. عبد الوهاب البشير، **الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا من الإمبراطورية إلى الفيدرالية ١٩٣٠-٢٠٠٧م** (السودان: مركز البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة أفريقيا العالمية، ٢٠٠٩)، ص٣٠٠

[٥٠]- سعيد اسماعيل ندا، **مرجع سابق**، ص٢.

[٥١]- عبد القادر الهلي ومحمد الأمين، **مرجع سابق**، ص٤٦.

(ISSN: 2536- 9555)

البلاد عام ١٩٩١م، لتتولى حكومة ائتلافية مؤقتة حكم البلاد ويتم وضع دستور للبلاد عام ١٩٩٤م، لتبدأ مرحلة جديدة من حياة النظام السياسي الإثيوبي[٥٢].

ج- إقامة النظام الفيدرالي الإثني منذ عام ١٩٩١: "فترة الحكم الانتقالي"

في عام ١٩٩١، استطاعت الجبهة الثورية لشعوب إثيوبيا EPRDF، والتي تضمنت جبهة تحرير تيجراي TPLF، ومنظمة شعب الأورومو الديمقراطية OPDO، وحركة الامهرة الوطنية الديمقراطية ANDM، والحركة الديمقراطية لشعوب وقوميات جنوب إثيوبيا، إطاحة الحكم العسكري وتقديم نموذجها الفيدرالي الإثني والديمقراطية الثورية[٥٣]، عبر إعادة هندسة الدولة المركزية، عبر إعادة هيكلتها فيدرالياً وفقا لأسس إثنية، أي إعادة تعريف المواطنة وجعلها مرهونة بالإثنية[٥٤].

تعود الأسباب والعوامل الحقيقية للتوجه الفيدرالي من قبل الجبهة الحاكمة إلى نوعين من العوامل؛ **النوع الأول:** العوامل الداخلية، وهى التي تتعلق بطبيعة العلاقة بين القوميات والدولة الإثيوبية، فقد كانت تيجراي تعتز دائما بكونها مكون هام في التاريخ الإثيوبي، وكل ما طمحت اليه TPLF، كانت في الاستقلال الذاتي وليس الإنفصال، وبسبب فقر الإقليم، الأمر الذي ادى إلى هجرة الناس من الإقليم وليس إليه، إقليم تيجراي كان متجانس إثنيا، لذلك أفترض قادتها إمكانية تقسيم باقي الجماعات إثنياً أيضاً، ومن هنا تم حصر مشكلة الدولة في كونها تعاني من التنوع الإثني، ولم يراعوا المشكلات التي ستثيرها.

أما **النوع الثاني** فيتمثل في العوامل الخارجية بالرؤية الماركسية – اللينينية، التى كانت أيديولوجية للطلاب والمثقفين في إثيوبيا، فعلى الرغم من فشل سياسات الدرج لتطبيقها، سعت "EPRDF" بشكل كبير في تطبيق رؤية "ماركس" للأمم المضطهدة

---

[٥٢]- سعيد اسماعيل ندا، **مرجع سابق**، ص٢.

[٥٣]- ابراهيم ربايعة، وهند سلطان، الفيدرالية الإثنية وبنية النظام السياسي الإثيوبي، **المستقبل العربي**، العدد ٥١٦، فبراير ٢٠٢٢، ص٧.

[٥٤]- هيثم عبد المنعم، **مرجع سابق**، ص ١٢٧.

ومسألة حق تقرير المصير، إلى جانب الديمقراطية المركزية وغيرها من مبادئ الماركسية التي نجحت الجبهة الحاكمة في تطبيقها(٥٥).

وذلك بعد قرابة ١٧ عام من الحكم المركزي، وقد تأسس هذا النظام الفيدرالي الأثيوبي على أبعاد "إثنولغوية" أشار إليه في بادئ الأمر دستور الحكومة الانتقالية الإثيوبية عام ١٩٩١م، والذي أعترف أيضاً بإنفصال إريتريا عن الحكم والسيادة الإثيوبية(٥٦).

إن وصول الجبهة الثورية لشعوب إثيوبيا إلى سدة الحكم بعد إزاحة منجستو في عام ١٩٩١، ووصول الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا EPLF، إلى الحكم في أريتريا في نفس الوقت، بعد إعلان انفصالها، وحصولها على الاستقلال باعتراف دولي، كلها أدت إلى المزيد من التمزيق والتهديد لوحدة النسيج الوطني الإثيوبي، **حيث أن:**

- إنفصال إريتريا عبر عن هشاشة تركيبة النسيج العرقي الإثيوبي، وضعف التجانس بين القوميات، وذلك نتيجة سياسات الترقيع القومي.
- إنفصال إريتريا فتح الفرصة ومنح المشروعية لقوميات أخرى لها نفس ظروف إريتريا وربما أفضل منها(٥٧).

مثلت هذه المدلولات أولى الإنعكاسات التي قامت بها الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي لذرع بذور أزمة سياسية في المستقبل، لأن هذه الأحزاب التابعة لم تكن لها أيضاً سلطان متساوي أو مشاركة في الائتلاف، فلعقود طويلة طالبت أحزاب الائتلاف بالارتفاع إلى وضع حزبي متساوي(٥٨).

حيث قلة الثقة تجاه نوايا هذا التنظيم في تحقيق مطالب القوميات الإثيوبية، حيث شكل هذا التنظيم من قيادة وقاعدة تغلب عليها السيطرة المسيحية وهى:

---

(٥٥)– **المرجع سابق**، ص ١٣٤.

(٥٦)– عبد القادر الهلي ومحمد الأمين، **مرجع سابق**، ص٤٧.

(٥٧)– د. عبد الوهاب بشير، **مرجع سابق**، ص٣٠٦.

(58)- Mebratu Kelecha, **OP.cit**, P87.

(ISSN: 2536- 9555)

- الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي بقيادة "ملس زيناوي"، وهو تيجراوي مسيحي.
- الحركة الديمقراطية للشعوب الإثيوبية، بقيادة "تامرات ليني" وهو أمهري مسيحي.
- المنظمة الديمقراطية الشعبية للأورومو، بزعامة "كوماديمسكا" وهو أورومو مسيحي.
- الحركة الثورية للضباط الديمقراطيين الإثيوبين بقيادة "كمومو راما" وهى خليط من عناصر عسكرية مسيحية تيجراوية وأمهرية وأورومية.

وقد ظهرت فوارق وحسابات البعد الديني في أول تشكيل حكومة مؤقتة إنتقالية ١٩٩١م، عندما حصل المسلمون على عدد ١٨ مقعدا من ٨١ مقعد والتي مثلت نسبة التمثيل الإسلامي ٢٢%، وتم الحصول عليها بمشاركة عشرة تنظيمات إسلامية ما بين اتحاد وحركة من جملة ٢٤ تنظيماً، كانت ١٤ منها مسيحية بقيادة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية، حصلت على ٦٣ مقعدا مثلت نسبة تمثيل ٧٨%. وهذا أثر فيما بعد على الدورات الانتخابية كل ٥ سنوات، حيث اعتبرت الكثير من التنظيمات بعد ظهور نتيجة الحكومة الانتقالية، ليست الا سيطرة تيجراوية مسيحية[٥٩].

تمكنت الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية، بعد إنتهاء الفترة الإنتقالية، من تمرير رؤيتها لمستقبل إثيوبيا فيما يخص إعادة هيكلة الدولة فيدرالياً وفقاً لأسس إثنية، وإقرار حق تقرير المصير غير المشروط لكافة القوميات الإثنية عبر إقرارها في مسودة الدستور الفيدرالي في ٨ ديسمبر ١٩٩٤، وبدأ العمل به ١٩٩٥م[٦٠].

أتاح هذا الدستور إقامة نظام فيدرالي مكون من مستويين للحكم، مستوى الحكم الفيدرالي أو الحكم الفيدرالي المركزي، ومستوى الحكم الجهوي المناطقي موزع على ٩ مناطق أساسية تسمى Killil، تتمتع بصلاحيات ومسؤوليات متفاوتة ومختلفة، وذلك

---

[٥٩]– عبد الوهاب بشير، **مرجع سابق**، ص٣٠٧

[٦٠]– هيثم عبد المنعم، **مرجع سابق**، ص١٣٢.

وفقاً للأهمية السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، التي تمثلها كل منطقة من هذه المناطق التسعة[٦١].

فقد عبر هذا الدستور في مواده صريحة عن المسألتين الدينية والعرقية معتمداً في فصلة الأول، التشريعات العامة في المادة (١) إقامة حكومة فيدرالية وديمقراطية، وفي الفصل الرابع مادة (٢٥) النظام الحكومي هو نظام ديمقراطي برلماني، ارتكزت فيه العملية الفيدرالية حسب المادة (٢٥) في الفقرة ٢ على الأساس العرقي واللغة والإدارة، ولمعالجة المشكلة العرقية وإيجاد المساواة بين اللغات في إثيوبيا، جاءت المادة (٥) على أن تكون اللغة الأمهرية هى لغة العمل للحكومة الفيدرالية.

ولعل أخطر ما جاء به الدستور لمعالجة المشكلة العرقية هى المادة (٣٩) في فصل الحقوق والحريات الفقرة ١ منح جميع الأمم والقوميات والشعوب الإثيوبية حق تقرير مصيرها بنفسها، حتى الإنفصال مشروط بتصويت ثلثي أعضاء المجلس التشريعي لصالح الإنفصال.

أما فيما يخص الدين، فقد جاءت المادة (١١) مبدأ فصل الدين عن الدولة في ٣ فقرات:

- الدولة والدين يختلفان.
- لن يكون هناك دين حكومي.
- لا تتدخل الحكومة في شئون الدين، ولا تتدخل الأديان في شئون الدولة[٦٢].

أن أفضل طريقة لتهدئة النزاعات، سواء بين الجماعات أو داخل حدود الدولة، هي الفيدرالية، حيث تثار القضية دائمًا أنه كلما زاد الحكم الذاتي ومستوى المشاركة، كلما انخفضت مطالب الانفصال. وأوضح الدستور الإثيوبي أن شعوب وأمم وقوميات إثيوبيا ذات سيادة ومتساوية ولها حقوق وحريات واسعة. ولعل المواد ٨ و٣٩ و٤٦ كافية لهذا الغرض[٦٣].

---

[٦١]– عبد القادر الهلي ومحمد الأمين، **مرجع سابق**، ص٤٧.

[٦٢]– د. عبد الوهاب بشير، **مرجع سابق**، ص ص٣٠٨–٣٠٩

[٦٣]– هبا تمو ويندمو، **مرجع سابق**، ص٥–ص٧.

(ISSN: 2536- 9555)

٢- وصول آبي احمد للسلطة وإعادة هندسة النظام السياسي:

ولد آبي أحمد في منطقة أغارو عام ١٩٧٦ لأب مسلم وأم مسيحية في مدينة جيما بمنطقة أوروموا. انضم إلى الكفاح المسلح ضد منغيستو عام ١٩٩٠ مع رفاقه في "جبهة أوروموا الديمقراطية الشعبية"، إحدى جبهات التحالف ضد حكم نظام منغيستو هايلي ماريام العسكري (١٩٧٤-١٩٩١). حتى سقط حكم الأخير. والتحق أبي أحمد بالجيش الإثيوبي رسميًا عام ١٩٩١، في وحدة المخابرات العسكرية والاتصالات، وترقى إلى رتبة عقيد عام ٢٠٠٧، حيث ترك مؤسسة المخابرات الإثيوبية عام ٢٠١٠.

وبدأ آبي أحمد عمله السياسي التنظيمي في "جبهة أوروموا الديمقراطية الشعبية"، وأصبح تدريجياً عضواً في اللجنة المركزية للحزب، وعضواً في اللجنة التنفيذية للائتلاف الحاكم خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢). وقد حصل أبي أحمد حصل على الدكتوراه من بريطانيا عام ٢٠١٠ في موضوع "رأس المال الاجتماعي ودوره في حل النزاعات التقليدية في إثيوبيا".

وانتخب نائباً في البرلمان الإثيوبي عن دائرته (جيما) عام ٢٠١٠، والتي شهدت مواجهات دينية قليلة بين مسلمين ومسيحيين، وتحول بعضها إلى عنف، وأسفرت عن خسائر في الأرواح والممتلكات. إلا أن آبي أحمد لعب دورًا رئيساً، بالتعاون مع العديد من المؤسسات الدينية، في تهدئة الفتنة الناتجة عن تلك الأحداث وتحقيق المصالحة التاريخية في المنطقة.

ومع استمرار الأزمة الراهنة، والمستمرة منذ ٢٠١٥م، صرح رئيس الوزراء الإثيوبي ديسالين أنه "يعتقد أن استقالته هي حل لهذه المشكلات وقد استقال في ١٥ فبراير ٢٠١٨م، وكان قد شغل هذا المنصب منذ عام ٢٠١٢م وقد قبلت استقالته. كان ديسالين ينتمي إلى أقلية عرقية ولايتا. والذي يعد أول رئيس وزراء منذ عام ١٩٩١م من خارج عرقيتَي الأمهرة والتيجراي، وقد تم تصعيد "آبي أحمد" رئيسا للئتلاف الحاكم "ائتلاف الجبهة الديمقراطية الثورية لرئيس الوزراء المستقيل للشعب الإثيوبي خلفا ديسالين، ليتولى بشكل تلقائي رئاسة الوزراء. حيث تم انتخابه من قبل الائتلاف الحاكم رئيسا جديدا للوزاء، ليكون بذلك أول رئيس للوزراء ينحدر من عرقية

الأورومو وهي أكبر مجموعة عرقية في إثيوبيا، والتي ترأس الاحتجاجات المناهضة للحكومة السابقة منذ ثلاث سنوات منذ أكتوبر ٢٠١٥. والتي فازت بأغلبية الأصوات ١٠٨ أصوات من ١٨٠ صوتا وهو اجمالي عدد أصوات الائتلاف الحاكم المكون من اربعة احزاب رئيسية.

ومن ٢٠١٦ إلى ٢٠١٧، ترأس أبي أحمد وزارة العلوم والتكنولوجيا في الحكومة الاتحادية، قبل أن يترك المنصب ويتقلد منصب مسؤول مكتب التطوير والتخطيط العمراني في منطقة أوروميا، ثم نائب رئيس أوروميا في نهاية عام ٢٠١٦، ليرأس مقعد رئيس الائتلاف الحاكم والوزراء في ٢٠١٨[٦٤].

أ- على المستوى السياسي:

يمكن حصر تطور إدارة التعددية على المستوى السياسي من خلال إعادة الهندسة السياسية منذ أبريل ٢٠١٨ في السياقين الآتيين:

- **السياق الداخلي:**

- المصالحة الداخلية: فمنذ تولي آبي أحمد منصبه دعا الإثيوبيين إلى تعزيز الوحدة والتسامح ونبذ الكراهية والعنف وضيق الأفق والقبلية، وضرورة تقوية ثقافة النقاش والحوار لحل النزاعات، كما تعهد بالإستمرار في إصلاحات المؤسسات الحكومية والمؤسسات الديمقراطية، وضمان إجراء انتخابات نزيهة بحلول ٢٠٢٠[٦٥].

تعهد آبي أحمد خلال زيارته لبلدة أمبو في أوروميا والتي كانت في قلب الاحتجاجات والاشتباكات مع قوات الأمن منذ عام ٢٠١٥ بمعالجة المظالم. وعمل على لقاء قوى المعارضة المختلفة[٦٦].

---

[٦٤]- **المرجع نفسه**، ص٣٩.

[٦٥]- الاتحاد الأوروبي يؤكد دعمه لإصلاحات آبي أحمد في إثيوبيا، العين الأخبارية، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٥/٢٤ الموقع الالكتروني
https://al-ain.com/article/1557762930

[٦٦]- الشافعي ابتدون، إثيوبيا: **المتغيرات الجيوسياسية ومستقبل التوازن في القرت الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، ٩ يوليو ٢٠١٨ تاريخ الدخول على الموقع ٢٠٢٢/٣/٢٥

(ISSN: 2536- 9555)

أعلن المدعي العام الإثيوبي، برهانو ساجاي، عزم بلاده إعداد مشروع قانون لمعاقبة "الأخبار الكاذبة" و"ناشري الكراهية" عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مما سيسمح للسلطات الإثيوبية بسجن أو تغريم من ينشر أخبارًا كاذبة، أو إهانة المسؤولين الحكوميين من خلال تلك الشبكات(٦٧).

- **أعاد تشكيل هيئات ومؤسسات الدولة الإثيوبية:**

منذ وصول أبي أحمد إلى السلطة، عمل على إعادة هندسة النظام السياسي الإثيوبي من خلال ثلاثة مسارات: تفكيك هيمنة التيغراي، والتحول من البنية الطائفية إلى تشكيل وطني شامل، وإحكام قبضته على النظام السياسي. لذلك احتاج أبي أحمد إلى دعم شعبي وسياسي واسع للمضي قدمًا في إعادة تشكيل النظام السياسي، لذلك قدم نفسه على أنه مصلح ليبرالي وأنهى حالة الطوارئ(٦٨).

شكل آبي احمد بعد اختيارة رئيس الوزراء، حكومة جديدة حيث حظيت فيها المرأة والقوميات المهمشة بقسط مهم منها(٦٩)، حيث أجرى عدة تغييرات منها لرئيس الأركان والمخابرات الوطنية ومدير جهاز الأمن، وتعتبر هذه التعديلات هي الأولى من نوعها منذ ١٨ عاما. كما تألق نجم المرأة الإثيوبية في إطار الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وخصص رئيس الوزراء الإثيوبي نصف الحقائب الحكومية للنساء، في تعديل كاسح لأول مرة في تاريخ البلاد. كما تضمن التعديل تعيين أول سيدة لحقيبة الدفاع في تاريخ إثيوبيا، عائشة محمد موسى، ودمج بعض الوزارات. وإنشاء وزارات جديدة.

---

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/07/180709121405202.html

(٦٧)– إثيوبيا تعتزم إصدار قانون يعاقب ناشري الكراهية والأخبار الكاذبة، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٥/٢٨ الموقع الالكتروني
https://al-ain.com/article/ethiopia-hatespeech

(٦٨)– ابراهيم ربايعة، وهند سلطان، **مرجع سابق**، ص٥٦.

(٦٩)– عبد القادر معلم، التحولات السياسية في إثيوبيا بعد مجئ آبي أحمد وأثرها على أوضاع المسلمين، **دراسات إفريقية**، ع٦٢، ديسمبر ٢٠١٩، ص١٤٨.

كما قدم آبي أحمد أول إمراة للبرلمان لتتولي رئاسة البلاد وذلك لأول مرة في إثيوبيا، ووافق البرلمان الإثيوبي على اختيار السفيرة سهلى ورق زودي بإعتبارها أول سيدة ترأس البلاد خلفا للرئيس السابق، ملاتو تشومي(٧٠).

كما أجرى تعديلات وزارية كبيرة، بدأها بعد تولية السلطة مباشرة، وشكل حكومة من ٢٩ وزيرا ثم عاود بسرعة تشكيل حكومة جديدة من ٢٠ وزيرا.

- **عودة المعارضة:** في سياق سياسات آبي احمد الإصلاحية، تم الإفراج عن معتقلي المعارضة، وعمل على رد الاعتبار للسياسيين المعارضين للدولة، بالإفراج عنهم وتوفير الضمانات للمعارضين بالخارج؛ مما دفع ذلك لينشو ليتا رئيس "جبهة أورومو الديمقراطية" الإثيوبية المعارضة، و٤ من قيادات الجبهة للعودة لأديس أبابا، بعد سنوات عديدة مكثوا فيها في المنفى، حيث استقبلهم مستشار رئيس الوزراء للشؤون الأمنية، أبادولا غمدا، ووزير مكتب الاتصال الحكومي، في مطار أديس أبابا(٧١).

بالإضافة إلى شطب حركات المعارضة المسلحة: "جبهة تحرير أورومو" و"جبهة تحرير أوغادين"، و"قنوب سبات" من قائمة المجموعات الإرهابية لإثيوبيا(٧٢).

- **رفع القيود عن الإعلام في إثيوبيا** :كانت سياسة إسكات الأفواه جزءًا من ممارسات الجيش لتقييد أصوات المعارضة والمتظاهرين، فرفع الحظر المفروض على العديد من المواقع الإخبارية، ليتمكن أصحابها من ممارسة حقوقهم في الحريات والحقوق التي كفلتها وسائل الإعلام للصحافيين(٧٣).

---

(٧٠)– آبي أحمد. إنجازات واسعة وثورة إصلاحية بإثيوبيا، العين الأخبارية، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٥/٢٤ الموقع الالكتروني
https://al-ain.com/article/1557762930

(٧١)– الشافعي ابتدون، **مرجع سابق.**

(٧٢)– **آبي أحمد.. إنجازات واسعة وثورة إصلاحية بإثيوبيا**، مرجع سابق.

(٧٣)– الشافعي ابتدون، **مرجع سابق.**

(ISSN: 2536- 9555)

- **طرح فكرة تحول الائتلاف إلى حزب سياسي "الإزدهار"**: عمل آبي أحمد على تفكيك الجبهة مباشرة بعد توليه منصب رئيس الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية، للحد من تدخل الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي في جميع سياسات الجبهة الثورية. يرى آبي أحمد وفق ما طرحه في كتابه مدمر (التآزر) أن النظام السياسي القائم على أسس عرقية شكل العامل الرئيسي في الأزمة السياسية وحالة عدم الاستقرار التي تعيشها الدولة الإثيوبية منذ عام ٢٠٠٥م، وللتغلب على هذا المأزق الهيكلي، اقترح ضرورة تبني الليبرالية بدلاً من الأيديولوجية الثورية الديمقراطية، ولخصت هذه الفلسفة في (جبهة وطنية موحدة تعمل على التمسك بالليبرالية الدول الغربية من أجل الخروج من مأزق النظام السياسي القائم على أسس عرقية) أي بلد موحد سياسياً، ومتنوع عرقياً، وتشجيع المساهمات الجماعية والفردية، وإنهاء العزلة على أساس عرقي[٧٤].

أدرك أبي أحمد أن تفكيك النظام الإثني في البلاد يتطلب إعادة تعريف للحزب السياسي، فشكل حزب الازدهار، حيث وحد فيه أحزاب الائتلاف الحاكم والأحزاب التي تسيطر على عفار وبني شنقول- جوموز عامبيلا وهراري والصومال، فحزب "الازدهار" أصبح الحزب الجديد الذراع المركزي لأبي أحمد وأداة مركزية للسلطة التنفيذية، حيث اختلف الحزب في تكوينه وآليات اتخاذ القرار عن الجبهة، والتي كان تشكيل ائتلافيا يتطلب اتخاذ القرار فيه الاتفاق بين مكوناته.

ينتهك حزب الإزدهار في تشكيلة المبادئ الفيدرالية للدستور، وينقل الثقل في صنع القرار من الأقاليم إلى أديس أبابا. هذه الخطوة لم تكن بالإجماع. فعلى سبيل المثال؛ أعلن الرئيس السابق لولاية أوروميا الإقليمية، ليما ميجرسا، معارضته لقرار الاندماج في حزب واحد، معتبرًا أن الوقت ليس مناسبًا لذلك، ومع ذلك؛ كان إنشاء

---

[٧٤]- **عبد الله إسماعيل آدم**، الانتخابات الإثيوبية السادسة ٢١ يونيو ٢٠٢١.. الجمهورية الثالثة، **مركز دراسات القرن الإفريقي، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٧/٤**، الموقع الالكتروني **https://www.mugtama.com/hot-files/item/125685-21-2021.html**

حزب الإزدهار أداة فعالة في يد أبي أحمد لتفكيك نظام هيمنة تيغراي. وقد أدركت جبهة تحرير شعب تيغراي في وقت مبكر، لذلك رفضت إضفاء الشرعية على تقويض نفوذها، حيث امتنعت الجبهة عن حضور اجتماعات اللجنة التنفيذية والمركزية لحزب الإزدهار، وأعرب أعضاء الأحزاب الأخرى الممثلة للأمهرة والأوروميو عن استيائهم من تقويض النظام الفيدرالي العرقي، الأمر الذي دفع آبي أحمد للتأكيد في أكثر من مناسبة أنه لم يؤثر مساره على الحقوق الجماعية العرقية ووحدة البلاد. لكن على أرض الواقع، كان الحزب الجديد يمركز سلطاته ويعزز سلطة الحكومة المركزية على حساب الحكومات الإقليمية، وهذا ما كشف عنه آبي أحمد مؤخرًا في كتابه كعقيدة اندماج تفضي لتفكيك الفيدرالية الإثنية[٧٥]. وقد تم تسجيل حزب الإزدهار بشكل رسمي في فبراير ٢٠٢٠[٧٦].

- على **السياق الخارجي:**

اتخذ آبي احمد **سياسة "صفر مشاكل" مع دول الجوار:** حيث يعتبر الملف الخارجي لإثيوبيا من أبرز المعوقات التي تحد من تطورها السياسي والاقتصادي لفترة طويلة، حيث قضت الصراعات العسكرية والسياسية على الإنجازات الداخلية، وهو ما دفع أبي أحمد إلى تبني استراتيجية تقوم على إقامة تحالفات مع دول الجوار، وتطبيق سياسة صفر مشاكل معها[٧٧].

بدأ أبي أحمد في خطابه أمام البرلمان بعد توليه السلطة بالانفتاح على خيار علاقة سلمية مع إريتريا لكنه لم يتطرق إلى الآليات الخاصة بذلك، خاصة وأن العلاقات الإثيوبية الإريترية تواجه معضلات الخلافات الحدودية، والرأي الإثيوبي أن

---

[٧٥]– ابراهيم ربايعة، وهند سلطان، **مرجع سابق**، ص٦٤.

[٧٦]– عبد الله إسماعيل آدم، **مرجع سابق**

[٧٧]– عبد القادر معلم، **مرجع سابق**، ص١٥٠.

(ISSN: 2536- 9555)

إريتريا تدعم الاحتجاجات في إثيوبيا، وكذلك ما تعتبره إثيوبيا دعمًا لحركة الشباب في الصومال حتى تضمن إريتريا تصعيد الصعوبات والتحديات الخارجية لإثيوبيا(٧٨).

وشملت إصلاحات آبي أحمد، إنهاء النزاع الإثيوبي الإريتري الذي دام لعقدين، وإطلاق سراح المعتقلين، والترحيب بعودة الجماعات السياسية المحظورة إلى البلاد والإعلان عن خطط لخصخصة الشركات الكبرى الرئيسية المملوكة للدولة(٧٩).

ومن أهم الثمار التي جناها رئيس الوزراء بسبب هذه السياسية، حصوله على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠١٩، خاصة في مبادرتة لتسوية النزاع الحدودي مع إريتريا. بالإضافة إلى الدور الذي لعبه في تسوية الأزمة بين المعارضة والمجلس العسكري بالسودان(٨٠).

أما على **صعيد سد النهضة**، وصفه آبي أحمد بأنه "موحد الشعب الإثيوبي". بهذا الوصف، حافظ على الموقف الإثيوبي التقليدي من استخدام قضية السد كإحدى آليات التكامل الوطني بين القوميات الإثيوبية، حتى ولو مؤقتًا، مما يعني الاستمرار في المزايدة على مصر فيما يتعلق بأمنها المائي. وكان هذا واضحًا من تحميل القاهرة مسؤولية فشل مفاوضات الخرطوم، لمجرد مطالبتها بالحفاظ على مستوى تدفق المياه عند مستوى معقول والتخزين طويل الأجل لبحيرة السد(٨١).

---

(٧٨)– **د. أماني الطاويل، اثيوبيا...** تحديات حكومة آبي أحمد، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٤/١٦، الموقع الالكتروني
http://acpss.ahram.org.eg/News/16595.aspx

(٧٩)– الاتحاد الأوروبي يؤكد دعمه لإصلاحات آبي أحمد في إثيوبيا، العين الأخبارية، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٥/٢٤ الموقع الالكتروني
https://al-ain.com/article/1557762930

(٨٠)– **عبد القادر معلم**، مرجع سابق، **ص١٥٣**.

(٨١)– **د. أماني الطاويل**، مرجع سابق.

- **على المستوى الاقتصادي.**

عقدت اللجنة التنفيذية للائتلاف الحاكم في إثيوبيا (الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية) اجتماعاتها التي استمرت يومين وناقشت فيه عددا من القضايا والموضوعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، من خلال إصدار بيان، شمل على بعض القرارات الاقتصادية التي من شأنها تعزيز الركود الاقتصادي ومعالجة التضخم، وأعترفت اللجنة، بفشل الحكومة في خفض معدل التضخم التي وصل إلى ١٣% بالإضافة لنقص العملة الأجنبية، ما أدى لزيادة التضخم.

وأوضحت اللجنة أن اعتماد الدولة على نموذج تمويل التنمية وسوء إدارة مشاريع المؤسسات العامة أدى للتدهور الاقتصادي، وبناءً عليه؛ اتخذت اللجنة قرارات لتخفيف أعباء ديون الدولة، والتي بموجبها أصبحت المؤسسات العامة ممنوعة مؤقتا من الحصول على قروض من الممولين ووقف القروض التي لها فترات استحقاق قصيرة. وضرورة تحديث النظام الضريبي ومنع التهريب، وقالت إن هذه المجالات ستكون من أولويات الحكومة.

كما أكدت اللجنة التنفيذية للحزب الحاكم أنه تم وضع توجيهات عاجلة لتحسين إنتاجية قطاعي الزراعة والحيوان، وضمان الاكتفاء الذاتي من الشعير والقمح وزيت الطعام والمواد الخام، وأنه سيتم الاهتمام كذلك بقطاعات التعدين والسياحة والتصنيع.

وأضافت اللجنة، أن الحكومة تدابير لتنفيذ نظام المساءلة، وإنشاء منصة تضمن المشاركة المتساوية للفاعلين في الاقتصاد، وتشجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما وافق مجلس الوزراء الإثيوبي، في جلسة طارئة، على قانون يسمح للأجانب وللمغتربين الإثيوبيين من أصل إثيوبي بالاستثمار في القطاع المصرفي.

وقد أعلنت إثيوبيا عن خصخصة الشركات الحكومية في إطار قرارات الإصلاح التي اتخذها رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد لتحرير الاقتصاد جزئيًا، مما يترتب على ذلك خصصة الشركات المملوكة للدولة وطرحها أمام القطاع الخاص

(ISSN: 2536- 9555)

والمستثمرين الإثيوبيين والأجانب، وتعد تطور لافت وسابقة في تاريخ إثيوبيا، حيث ظلت هذه القطاعات تحت سيطرة الحكومة بالكامل ورفضت خصخصتها[٨٢].

ثالثا: تقييم أثر الهندسة السياسية على إدارة التعددية الإثنية واستقرار الدولة في إثيوبيا:

سيطرت الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا، والتي ضمت تحالفًا من أربعة أحزاب رئيسية، أبرزها جبهة تحرير تيغراي الشعبية، على مقاليد السلطة في إثيوبيا لأكثر من ثلاثة عقود، من ١٩٩١ إلى ٢٠١٨، بعد أن أطاحت بمنغيستو بدعم من السودان، وخلال هذه الفترة تمكنت من تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية وصلت في بعض السنوات إلى نحو ١٠%، لكن تدهورت الخسائر السياسية والاقتصادية بشكل كبير بعد وفاة رئيس الوزراء ميليس زيناوي، الذي كان أيضًا زعيم جبهة تحرير شعب تيغراي وحكم البلاد لمدة عقدين تقريبًا من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠١٢ بقبضة من حديد. من الاضطرابات المستمرة التي بدأت منذ عام ٢٠١٥ وبلغت ذروتها باحتجاجات إقليم أوروميا مطلع عام ٢٠١٨، والتي وصل بعدها آبي أحمد إلى رئاسة الحكومة بعد تفاهمات أفضت إلى انتخابه زعيما للجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا أبريل ٢٠١٨[٨٣].

كان من الصعب على أبي أحمد تسوية جميع النزاعات الإثنية بعد سيطرة حكومة تيغراي على الحكم منذ عام ١٩٩١ مع جبهة تحرير تيغراي في إطار التحالف الرباعي، تحالف شارك فيه الأمهرة والأورمو وما يسمى بشعوب الجنوب، ومن بين هذه التحديات التي واجهها آبي أحمد الصراع بين الأمهرة والتغراي بشأن إدارة الأراضي التي يديرها وسيطر عليها التيغراي، بينما تنسبهم الأمهرة إلى أراضيهم.

---

[٨٢]– **اللجنة التنفيذية "في إثيوبيا تدعو لضرورة الإسراع بالإصلاح الاقتصادي"، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٥/٢٧. الموقع الالكتروني**

https://al-ain.com/article/ethiopia-rulingparty

[٨٣]– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، النزاع بين إقليم تيغراي والحكومة الفيدرالية الإثيوبية: أسبابه ومآلاته، **سلسلة: تقدير موقف**، نوفمبر ٢٠٢٠، ص١.

أدت هذه السيطرة والنفوذ اللذين اتسم بهما حكم النخبة التيغرينية إلى إقصاء باقي المجموعات الإثنية والدخول في مواجهات مع العديد من بقية الشعوب الإثيوبية، وهذا ما جعل وحدة الشعب الإثيوبي مهددة من الداخل وعلى حدودها، وكان ذلك وراء الثورة التي أدت في النهاية إلى سقوط ديسالين عام ٢٠١٨ م وانتخاب آبي أحمد رئيساً للوزراء.

من ناحية أخرى، يرى التيغراي أن إصلاحات أبي أحمد والمصالحات الداخلية والإقليمية التي نفذها من خلال مصالحهم الفئوية الضيقة، هي مصالح لا تمثل جميع أبناء التيغراي، بقدر ما هي مصالح النخبة الحاكمة في المنطقة[٨٤].

اندلعت في ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٠، اشتباكات مسلحة عسكرية بين "جبهة تحرير شعب تيغراي"، أحد المكونات الرئيسية للحزب الحاكم السابق، والحكومة الفيدرالية الإثيوبية "الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبي (EPRDF)"، التي حكمت البلاد لما يقرب من ثلاثة عقود. وهناك خلفيات عميقة للصراع مع رئيس الوزراء آبي أحمد، ولكن أسباباً أخرى كثيرة أدت إلى اندلاع الصراع في هذا الوقت، من أهمها: تأجيل حكومة أبي أحمد الانتخابات الرئاسية بسبب جائحة كورونا (كوفيد_١٩)؛ مما ترتب على اعتراضات واسعة بين القوى والأحزاب السياسية المختلفة، كما حلّت الحكومة الجبهة الديمقراطية الثورية وأنشأت حزب الازدهار التابع لأبي أحمد ليحل محله، بالإضافة إلى استهداف أعضاء الحزب من جبهة تحرير تيغراي الشعبية، وقد دفعت هذه الإجراءات الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي إلى إجراء انتخابات داخلية في الاقليم دون موافقة أديس أبابا؛ الأمر الذي أدى لإندلاع الأزمة[٨٥].

---

[٨٤]– د. محمد السبيطلي، إثيوبيا: أزمة إقليم التيغراي أو الحرب في زمن السلم والإصلاح، **تعليقات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية**، يناير ٢٠٢١م، ص٢.

[٨٥]– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، النزاع بين إقليم تيغراي والحكومة الفيدرالية الإثيوبية: أسبابه ومآلاته، مرجع سابق، ص١.

(ISSN: 2536- 9555)

رد إقليم تيغراي بسحب اعترافه من حكومة أديس أبابا على أساس أن ولايتها الدستورية قد انتهت. ثم اجتاحت القوات الإثيوبية والتي تم تدعيمها بقوات من إريتريا، المدن الرئيسية في تيغراي، بما فيها العاصمة ميكيلي، ووعد آبي أحمد انذاك بأن هذه العملية لن تدوم أكثر من بضعة أسابيع. وبالفعل أعلنت الحكومة انتصارها وهزيمة الجبهة في الحرب بعد شهر واحد فقط من انطلاق حملتها. لكن مقاتلي إقليم التيغراي الذين انسحبوا في بداية الحرب، أعادوا تجميع صفوفهم وأطلقوا هجوما مضادا في يونيو بعد أسر حوالي ١٠ آلاف جندي. ورافق هذا الانسحاب العسكري للجيش الفيدرالي اتهامات دولية بارتكاب انتهاكات واسعة النطاق من قبل القوات الحكومية المدعومة من القوات الإريترية. ما أضر بشكل آبي أحمد الحاصل على جائزة نوبل للسلام. ولم تكتف جبهة التحرير باستعادة أراضيها، بل عملت على انتقال النزاع إلى منطقتي عفر في الشرق وامهار في الجنوب. من اجل رفع الحصار المفروض على المنطقة من جميع الجهات، وخلق بيئة تسمح بدخول المساعدات للمتضررين من النزاع، وسرعان ما أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي التحالف مع "أورومو"، وهي العرق الذي ينتمي إليه آبي أحمد، إلى جانب ثماني قوى أخرى وتشكيل هيئة سياسية عسكرية أطلق عليها "الجبهة المتحدة الجديدة للقوات الفيدرالية الإثيوبية". يسعى هذا التحالف الجديد للإطاحة بحكومة آبي أحمد. وبالفعل نجح مقاتلو الجبهة وحلفائهم في السيطرة على العديد من المدن الإستراتيجية لمنطقتي الأمهرة وعفر قبل أن يستطيع الجيش الفيدرالي وحلفاؤه من صدهم[٨٦].

تتصاعد ديناميكيات الصراع في منطقة تيغراي الإثيوبية بشكبيركل في ظل التطورات السريعة في المشهد العملياتي على أرض المعركة، خاصة بعد إعلان الحكومة الفيدرالية في ٢٠٢١/١٠/٨ التعبئة العامة بين المدنيين للانضمام لقوات

[٨٦]– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الحرب الأهلية الإثيوبية: مساراتها واحتمالاتها، **تقدير موقف**، وحدة الدراسات السياسية، ١ديسمبر ٢٠٢١، ص١.

الدفاع الوطني الاثيوبي، والتهديد بنشر القدرة الدفاعية الإثيوبية في الحرب ضد جبهة تحرير تيغراي[٨٧].

تحمل نظام آبي أحمد العديد من الخسائر بعد هزيمته في حرب تيغراي على المستويين المحلي والدولي، خاصة أنه يساعد في انهيار شعبيته وتزايد الشكوك حول قدرات الجيش الإثيوبي، بالإضافة إلى حجم الضغوط الدولية على النظام الإثيوبي بسبب الاتهامات الموجهة إليه بانتهاك حقوق الإنسان في المنطقة، مما أدى إلى فتح الطريق أمام تصعيد جبهة تحرير تيغراي، الأمر الذي يؤدي للمطالبة بالانفصال عن إثيوبيا في حال عدم التوصل إلى حل سياسي، أو اندلاع الحرب مرة أخرى بين الطرفين[٨٨].

مر الصراع الإثيوبي بعدة مراحل منذ اندلاعه في نوفمبر ٢٠٢٠، فالبرغم من أن قوات دفاع تيغراي استعادت السيطرة على منطقة تيغراي وحققت انتصارات عديدة، إلا أن قرار جبهة تحرير تيغراي في ٢٠ ديسمبر ٢٠٢١ بسحب قواتها من مناطق الصراع في منطقتي عفر وأمهر، ويزيد ذلك من حالة عدم اليقين بشأن مستقبل النزاع في البلاد، وخاصة في ظل هذا التراجع التكتيكي المفاجئ بعد سلسلة الانتصارات العسكرية التي فعلتها قوات الدفاع التيغراي، والتي تعكس تفوقها العسكري على الجيش الإثيوبي.

ومع ذلك، هناك عامل مهم لعب دورًا حاسماً في التغيير الدراماتيكي في مسار الحرب، وهو ظهور الطائرات بدون طيار"الدرونز" في النزاع الذي حصل عليه الجيش الإثيوبي من قبل بعض الأطراف الإقليمية والدولية التي تهدد بقائه في

---

[٨٧]– احمد عسكر، إلى أن يتجه الصراع في إقليم تيجراي الإثيوبي؟ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢١/٨/١٦، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٦/٢٠، الموقع الالكتروني https://acpss.ahram.org.eg/News/17227.aspx

[٨٨]– أحمد عسكر، خريطة الأزمات ومستقبل الدولة في إثيوبيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢١/٧/٩، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٦/١٨، الموقع الالكتروني https://acpss.ahram.org.eg/News/17189.aspx

(ISSN: 2536- 9555)

السلطة لاعتبارات ذات مصلحة خالصة، وعلى الرغم من تأكيد جبهة تيغراي سبب تراجعها يرجع لأسباب استراتيجية ترتبط بإعادة انتشار قواتها وفق خطة تم وضعها لمواجهة القوات الحكومية بالإضافة إلى رغبة قاد الجبهة في إنهاء النزاعات الأهلية في البلاد وتحقيق السلام من خلال الحوار الوطني والمفاوضات(٨٩).

تجددت جولة حرب جديدة في منطقة تيغراي الشمالية بعد اتهامات متبادلة بين الحكومة الفيدرالية وجبهة تحرير تيغراي بانتهاك الهدنة الإنسانية الجارية في شمال البلاد منذ مارس ٢٠٢٢، إثر تجدد القتال في ٢٠٢٢/٨/٢٤، بين قوات دفاع تيغراي وبعض القوات الخاصة والمليشيات المحلية الموالية للحكومة المركزية في بعض المناطق المحيطة ببلدة kobo كوبو، بجنوب إقليم تيغراي مما هدد بتصعيد العمليات العسكرية في شمال البلاد والانزلاق إلى حرب شاملة تهدد بدورها مستقبل الدولة الإثيوبية.

يشير المشهد العام في إثيوبيا إلى العودة إلى المربع الأول فيما يتعلق بالصراع المستمر في البلاد منذ نوفمبر ٢٠٢٠ بين نظام آبي أحمد وجبهة تحرير تيغراي، والذي كان متوقعًا منذ البداية فعلى الرغم من قرار وقف إطلاق النار الهش بين القوات المتحاربة لبدء في هدنة إنسانية لمعالجة الوضع الإنساني المتدهور في شمال البلاد. ولا تزال أسباب الصراع قائمة بين أطرافها، فرغم إعلان حكومة آبي أحمد عزمها إطلاق حوار وطني في البلاد، إلا أن إجراءات التنفيذ بطيئة. فمع تجدد الحرب الإثيوبية بمشاركة القوات الخاصة لإقليم الأمهرة وبعض مليشياتها المحلية "فانو" الموالية للحكومة الإثيوبية، قد يعكس ذلك مساومة نظام أديس أبابا مع المجتمع الدولي من أجل إيجاد فرصة للقضاء على جبهة تحرير تيغراي وإبعادها عن المشهد السياسي الإثيوبي إلى الأبد، الأمر الذي سيكون له آثاره السلبية على السلام

(٨٩)– أحمد عسكر، لماذا تراجعت قوات دفاع تيجراي في الحرب الإثيوبية؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢١/١٢/٢٢، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٦/١٨، الموقع الالكتروني

https://acpss.ahram.org.eg/News/17354.aspx

في البلاد، وما ينتج عنها من حرب أهلية قد تؤدي إلى تفاقم الأزمات الإثيوبية المعقدة(٩٠).

ويرى بعض الباحثين الإثيوبيين أن السبب في فشل النظام الإثيوبي في احتواء الاحتجاجات يكشف الدستور الإثيوبي سلطات للولايات تشمل الاستقلال المالي الذي يسمح لها بتحصيل الضرائب، وتعبئة الموارد واستخدامها في حدود نطاقها الجغرافي، ولكن نظام الجبهة من الناحية الفعلية يطبق نظاماً مركزيا استاتيكيا يجعل المركز هو الفاعل الأساسي في رسم وتطبيق سياسات التنمية، ويتمسك بنموذج الدولة الإنمائية طرحه رئيس الوزراء السابق "ميليس زيناوي" والذي يقوم على قيادة الدولة للتحول الاقتصادي، **وهذا التناقض أدى عدد من النتائج منها:-**

- اعتماد الولايات على الدعم المقدم من الحكومة الفيدرالية.
- محدودية إسهامها في خطط التنمية المحلية.

فالاحتجاجات التي شهدتها إثيوبيا لم تكن فقط بسبب خطة توسيع العاصمة لتشمل بعض مناطق الأوروموو وانما تجسيدا ايضا لهذا التناقض(٩١).

خاتمة

في ختام هذه الدراسة، توصلت الدراسة إلى أن عملية بناء الدولة متعددة الإثنيات، هي عملية معقدة ومتشابكة تهدف إلى بناء مؤسسات الدولة وتعزيز قدراتها الديمقراطية في تعاملها وتفاعلها مع مختلف مكونات المجتمع مع إيجاد علاقات متناغمة ومنسجمة تساعد في تقييد إحتكار السلطة من طرف جماعة أو شخص

(٩٠)- أحمد عسكر، لماذا تجدد الصراع في إقليم تيجراي؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٢/٨/٢٨، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٧/٢، الموقع الإلكتروني
https://acpss.ahram.org.eg/News/17594.aspx

(٩١)- راوية محمد توفيق، التغيرات السياسية في أثيوبيا: إعادة النظر في مقولات التنمية والديمقراطية والتعددية، **مجلة الديمقراطية**، مج ١٨ (القاهرة مركز الأهرام، ٢٠١٨)، صص١٨٤-١٨٥.

(ISSN: 2536- 9555)

معين، إلى جانب هذا فأنها تعطي الفرصة لممارسة الحقوق الفردية والإلتزام بالقيم والعناصر المشتركة وفق متطلبات الإستمرارية والمرونة والشرعية والاستقرار السياسي

كما يجب أن يتم تدريب وتثقيف الأفراد على مستوى المقاطعات والأقاليم على القضايا المتعلقة بالسلم وحقوق الإنسان ومنع الصراعات وتشجيع مبدأ الحوار، كما يجب إدماج الاستراتيجيات الحديثة والدستور مع الأساليب التقليدية في حل الصراعات، فعلى الرغم من وجود آليات لإدارة التعددية الإثنية كنماذج جاهزة للتطبيق على المستوى النظري والأكاديمي إلا أن هناك صعوبة إسقاطها على الواقع، لأنه لا يوجد في الواقع توليفة أو نموذج بعينه قابل للتعميم على كافة الدول نظرا لاختلاف الخصائص والظروف المكانية والزمانية لكل دولة.

وترى الدراسة أنه في حالة ضعف تحكم الدولة باقليمها بسبب فشلها وعجزها في ادارة التعدد والتنوع المجتمعي، يدفع المجموعات المكونة له للإحتماء وراء انتماءاتها العرقية مما يؤدي إلى حالة من التفكك وعدم الاستقرار.

وأخيراً، فإن التطبيق العملي لما نص عليه الدستور الإثيوبي فيما يتعلق بطبيعة توزيع الاختصاصات القانونية بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات شابه العديد من الاختلالات، خاصة فيما يتعلق بأسلوب الرؤية المركزية لهيئات الحكم المحلية. ووجود نوع من التهميش لبعض المجموعات العرقية في التمثيل في الحكومة الفيدرالية، هذه كلها عوامل لم تسهم في الديناميكية المتوقعة للعلاقة، والتي وصفت بأنها مرنة دستوريا في تحديد المهام لكل من الولائي والمركزي، مما أدى في كثير من الأحيان إلى الاختلال وتأثيره على الطابع الاتحادي للنظام وهدد وحدته واستمراريته.

على الرغم من أن النظام الفيدرالي الإثني في إثيوبيا لم يكن نظامًا متكاملًا للدولة الشاملة في إثيوبيا، إلا أن التسويات التي قام عليها النظام وتوازنات الجبهة الديمقراطية وفرت حدًا أدنى من التوازن بين المصالح الأثينية والحفاظ على هيكل الدولة. لم تشهد الدولة أي محاولات لتوفير البنية التحتية لتحول وطني شامل، لا على المستوى الدستوري ولا على المستوى السياسي، وهذا ما يفسر فشل أبي أحمد

في تنفيذ رؤيته القائمة على تفكيك العرق لمصلحة الوحدة الوطنية. إن اندلاع الصراعات الإثنية في البلاد، ووقوع إثيوبيا في قلب صراع عرقي يمكن أن يؤدي إلى وحدة البلاد جاء نتيجة لمحاولة تنفيذ سياسات لا تأخذ في الاعتبار الخصوصية الأثينية وخصوصياتها وتمثلاتها السياسية. وهنا تمثل العودة إلى الفيدرالية الأثينية وتحديثها المدخل الوحيد لتماسك الدولة، وهذا يبدأ بإعادة تشكيل خريطة التحالفات في البلاد، وإلا فإن خيار الانفصال سيسود في عدد من المناطق.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يلي:

١- تهدف الهندسة السياسية إلى تسوية وحل النزاعات الاجتماعية، والحروب الأهلية، وبناء الدولة والمؤسسات بعد انتهاء الصراع العنيف، وتطوير التمثيل السياسي وتحسين الجودة الديمقراطية، وزيادة المشاركة السياسية والانتخابية.

٢- تضمن الهندسة السياسية وجود الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وكذلك التداول السلمي للسلطة، ووجود الانتخابات وتشكيل الهيئات التمثيلية، وتتطلب وجود دستور يكرس حقوق الإنسان ونظام قانوني يدعم المساواة، وتمهيد الطريق لتشكيل مؤسسات غير رسمية وعملية انتخابية تضمن الشرعية وتجسد المؤسسات التمثيلية ونظام مؤسساتي فعال يساهم في الحكم الرشيد من خلال تحويل مدخلات النظام السياسي إلى مخرجات ذات قيم وكفاءة عالية.

٣- على الرغم من أهمية الهندسة السياسية في بناء المؤسسات وتقويتها وترسيخ الديمقراطية، إلا أنها ليست ضمانة أكيدة للتحول الديمقراطي، خاصة في حالة توظيف الهندسة السياسية لتجديد شرعية الأنظمة الاستبدادية، أو الفشل في ادارة هذه النزاعات يعمل على إعادة البلاد إلى نزاعات عنيفة بدرجة أعنف من السابق.

وتوصي الدراسة بإجراء حوار وطني ديمقراطي مفتوح للتفاوض والتشاور بين مختلف المجموعات الإثنية حول القضايا الأساسية التي تدور حول الدولة الإثيوبية، لأن النظام الفيدرالي والدستور صُمما بشكل يؤكد مطالب القوى القومية العرقية وتجاهل مصالح واحتياجات القوة الاثيو قومية. وإجراء استفتاء سياسي على الدستور والنظام الفيدرالي له أهمية قصوى لكسب التوافق الوطني

(ISSN: 2536- 9555)

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

١. ابراهيم ربايعة، وهند سلطان، الفيدرالية الإثنية وبنية النظام السياسي الإثيوبي، **المستقبل العربي**، العدد ٥١٦، فبراير ٢٠٢٢.

٢. أمحند برقوق، الهندسة السياسية ومنطق التحولات العالمية، **دراسات إستراتيجية**، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية، ع١٥.

٣. بوزيد عائشة، **هندسة السياسية الخارجية في ضوء الثوابت السيادية "قضية الصحراء الغربية نموذجا"**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بالجزائر، ٢٠١٧، صص٣٧–٣٨.

٤. **خلود خميس**، سياسة أثيوبيا الأقليمية المعاصرة تجاه دول الجوار الجغرافي العربي، **رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير (بغداد: كلية العلوم السياسية، ١٩٩٨)**.

٥. خيري عمر، الفيدرالية الإثنية في إثيوبيا: المرتكزات والمؤسسات، **مجلة المعهد المصري**، مج ٥، ع ١٧، يناير ٢٠٢٠.

٦. راوية محمد توفيق، التغيرات السياسية في أثيوبيا: إعادة النظر في مقولات التنمية والديمقراطية والتعددية، **مجلة الديمقراطية**، مج ١٨ (القاهرة مركز الأهرام، ٢٠١٨).

٧. سامي ذيبان، **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٠).

٨. سعيد ندا، دور النظام الانتخابي في ادارة التعددية الإثنية في أثيوبيا، **مجلة الدراسات الافريقية**، ع٤٧، ٢٠٢٠.

٩. السيد علي أبو فرحة، إثيوبيا من نفق الأقلية إلى فضاء الأكثرية، **مجلة المنتدى الإسلامي**، العدد٣٧، ٢٠١٨.

١٠. عبد الحافظ أحمد، **الدولة والجماعات العرقية، دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتتارستان (١٩٩١–٢٠٠٠)** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٥).

١١. عبد العزيز شاهين، **التنوع والصراع الإثني في بعض مجتمعات حوض النيل: دراسة في الأنثروبولوجيا السياسية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، ١٩٩٩)،.

١٢. عبد القادر الهلي، ومحمد الأمين بن عودة، مستقبل نظام الفيدرالية الإثنية بإثيوبيا في ظل تنامي التيار الإنفصالي بإقليم التغراي، **مجلة مدارات سياسية**، مج ١٥، ع١، ٢٠٢٢.

١٣. عبد القادر عبد العالي، الهندسة الانتخابية: الأهداف والاستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية، **دفاتر السياسة والقانون**، ع١٠، يناير ٢٠١٤.
١٤. عبد القادر معلم، التحولات السياسية في إثيوبيا بعد مجئ آبي أحمد وأثرها على أوضاع المسلمين، **دراسات إفريقية**، ع٦٢، ديسمبر ٢٠١٩.
١٥. عبد الكريم هشام، تأثير التعددية الاثنية وأزمات الهوية على الاستقرار السياسي في افريقيا، **مجلة قضايا معرفية**، مج٢، ع٢، يونيو٢٠٢٠.
١٦. عبد الوهاب البشير، **الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا من الإمبراطورية إلى الفيدرالية ١٩٣٠-٢٠٠٧م** (السودان: مركز البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة أفريقيا العالمية، ٢٠٠٩).
١٧. عبد الوهاب البشير، البعد الأثني في السياسة الأثيوبية الداخلية وعمليات التحول الديمقراطية، **مجلة السودان**، (السودان: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٧).
١٨. عدنان شبين، الهندسة السياسية كمنهجية لبناء نمط قيمي ومعياري في الدراسات السياسية المقارنة المعاصرة، **المجلة الدولية للأبحاث في العلوم التربوية والانسانية والآداب واللغات**، مج١، ع٦، ٢٠٢٠.
١٩. علي سعدي، **الإصلاح السياسي والدستوري في النظامين السياسيين الجزائري والموريتاني**، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد كلية العلوم السياسية بجامعة المستنصرية، ٢٠١٩.
٢٠. علي سعدي، الهندسة السياسية والدستورية، **مجلة التمكين الاجتماعي**، مج ٢، العدد ٤، ديسمبر ٢٠٢٠.
٢١. مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط٢(القاهرة: شركة الأوفست الشرقية، ١٩٨٥)، ص٦٠٨.
٢٢. محمد السبيطلي، إثيوبيا: أزمة إقليم التيغراي أو الحرب في زمن السلم والإصلاح، **تعليقات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية**، يناير ٢٠٢١م.
٢٣. محمد عمارة، **التعددية: الرؤية الاسلامية والتحديات الاسلامية، سلسلة التنوير الإسلامي** (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧).
٢٤. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الحرب الأهلية الإثيوبية: مساراتها واحتمالاتها، **تقدير موقف**، وحدة الدراسات السياسية، ١ديسمبر ٢٠٢١.
٢٥. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، النزاع بين إقليم تيغراي والحكومة الفيدرالية الإثيوبية: أسبابه ومآلاته، **سلسلة: تقدير موقف**، نوفمبر ٢٠٢٠.

(ISSN: 2536- 9555)

٢٦. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، النزاع بين إقليم تيغراي والحكومة الفيدرالية الإثيوبية: أسبابه ومآلاته، مرجع سابق.
٢٧. مهيوبي فخر الدين، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي" دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار، المملكة المغربية نموذجاً**، رسالة لنيل درجة الماجستير (الجزائر: جامعة محمد خضير، ٢٠١٢).
٢٨. ميلود حاج، **بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية** (الإمارات: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤).
٢٩. نعيمة بن دومية، الهندسة السياسة ودورها في تحقيق الديمقراطية وتفعيل الحكم الرشيد، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، مركز جيل البحث العلمي، ع٢، ٢٠١٥.
٣٠. هبا تمو ويندمو، **الفيدرالية وإدارة الصراعات في أثيوبيا:- تحليل اجتماعي نفسي للفرص والتحديات**، مشروع ورقة عمل للنقاش أعدت خصيصاً للمجلس الفيدرالي الأثيوبي، فبراير ٢٠١٣، ويمكن الحصول عليها من الموقع، تاريخ الدخول ٢٠١٩/٥/١٨ .
https://www.assecaa.org/images/WorkPapers/Peacemeeting/Ethiopia/workpaperPeaceMeeting2.doc
٣١. هيثم عبد المنعم، **إدارة التعددية الإثنية في البلدان الإفريقية إثيوبيا تموذجاً منذ ١٩٩١ حتى ٢٠١٧**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (بني سويف: كلية التجارة بجامعة بني سويف قسم العلوم السياسية، ٢٠٢١).
٣٢. وليد سالم محمد، **مأسسة السلطة وبناء الدولة- الأمة- دراسة حالة العراق** (عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٤).
٣٣. يونس عبدلي موسى، **إثيوبيا بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل** (الصومال: مركز مقديشو للبحوث والدراسات، ٢٠٠٦)

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الانجليزية

1. Adnan Al-Badrany, Political Engineering and its Impact on the Performance of Wise Leadership in Reformation and Change, **Opción: Revista de Ciencias Humanas y Sociales>**
2. Alemante G. Selassie, «Ethnic Federalism: Its Promise and Pitfalls for Africa» **Yale Journal of International Law**, vol. 51 (2003).
3. Alexander J-c, core solidarity, Ethnic out group and social differentiation: a multidimensional model of inclusion in modern societies in J. dofny e A- Akiwowo (eds.), **National and ethnic movements**, sage, London,1980.

4. Arend Lijphart for a development of this idea; see, democracy **in plural Societies,** (New haven: Yale university press,1977, p200.
5. Benjamin Reilley, "political engineering in the Asia Pacific", **journal of Democracy,** Vol. 18, No.1, January 2007.
6. Bertelsmann Sitftung, **"BTI" 2020 Ethiopia Country Report**", (Germany: Bertelsmann Sitftung, 2020).
7. **Independent Advisory Group on Country Information "IAGCI",** "Country Background Note: Ethiopia"**,** (London: Country of Origin Information "COI", Home Office, version 1, Nov. 2019).
8. Saheed A. Adejumobi, **The history of Ethiopia**, (London, Green Wood press, 2007).
9. Steffen Eckhard, Political Engineering in Kosovo: Lessons from confronting institutional theory and practice, Amsterdam Social Science; 3, 2011.
10. Steffen Eckhard, Political Engineering in Kosovo: Lessons from confronting institutional theory and practice, Amsterdam Social Science; 3, 2011.
11. Takele Bekele Bayu, Ethnic conflict in Ethiopia: Federalism as a cause and solution, **Religación: Revista de Ciencias Sociales y Humanidades,** VOL 6, No.30 (2021).
12. Yohannes Gedamu, **The Politics of Contemporary Ethiopia: Ethnic Federalism and Authoritarian Survival** (London: Routledge, 2021.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

١. **آبي أحمد. إنجازات واسعة وثورة إصلاحية بإثيوبيا**، العين الأخبارية، **تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٥/٢٤ الموقع الالكتروني**
https://al-ain.com/article/1557762930
٢. **الاتحاد الأوروبي يؤكد دعمه لإصلاحات آبي أحمد في إثيوبيا**، العين الأخبارية، **تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٥/٢٤ الموقع الالكتروني**
https://al-ain.com/article/1557762930
٣. إثيوبيا تعتزم إصدار قانون يعاقب ناشري الكراهية والأخبار الكاذبة، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٥/٢٨ الموقع الالكتروني
https://al-ain.com/article/ethiopia-hatespeech
٤. احمد عسكر، إلى أن يتجه الصراع في إقليم تيجراي الإثيوبي؟ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢١/٨/١٦، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٦/٢٠، الموقع الالكتروني

(ISSN: 2536- 9555)

https://acpss.ahram.org.eg/News/17227.aspx

٥. أحمد عسكر، خريطة الأزمات ومستقبل الدولة في إثيوبيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢١/٧/٩، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٦/١٨، الموقع الالكتروني https://acpss.ahram.org.eg/News/17189.aspx

٦. أحمد عسكر، لماذا تجدد الصراع في إقليم تيجراي؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٢/٨/٢٨، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٧/٢، الموقع الإلكترونيhttps://acpss.ahram.org.eg/News/17594.aspx **الاتحاد الأوروبي يؤكد دعمه لإصلاحات آبي أحمد في إثيوبيا**، العين الأخبارية، **تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٥/٢٤ الموقع الالكتروني**

https://al-ain.com/article/1557762930

٧. أحمد عسكر، لماذا تراجعت قوات دفاع تيجراي في الحرب الإثيوبية؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢١/١٢/٢٢، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٦/١٨، الموقع الالكتروني https://acpss.ahram.org.eg/News/17354.aspx

٨. **أماني الطاويل، اثيوبيا**... تحديات حكومة آبي أحمد، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٤/١٦، الموقع الالكتروني http://acpss.ahram.org.eg/News/16595.aspx

٩. **جغرافية إثيوبيا..وديموغرافيتها، جريدة الشرق الأوسط، ٢٤ فبراير ٢٠١٨، تاريخ الدخول على الموقع الالكتروني بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٧**

https://aawsat.com/home/article/1185156

١٠. الشافعي ابتدون، إثيوبيا: **المتغيرات الجيوسياسية ومستقبل التوازن في القرت الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، ٩ يوليو ٢٠١٨ تاريخ الدخول على الموقع ٢٠٢٢/٣/٢٥

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/07/180709121405202.html

١١. **عبد الله إسماعيل آدم**، الانتخابات الإثيوبية السادسة ٢١ يونيو ٢٠٢١.. الجمهورية الثالثة، **مركز دراسات القرن الإفريقي، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٧/٤**، الموقع الالكتروني

https://www.mugtama.com/hot-files/item/125685-21-2021.html

١٢. **اللجنة التنفيذية "في إثيوبيا تدعو لضرورة الإسراع بالإصلاح الاقتصادي، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٥/٢٧. الموقع الالكتروني**

https://al-ain.com/article/ethiopia-rulingparty